



مَصْرَفُ الْبَحْرَيْنِ الْمَرْكَزِيّ
Central Bank of Bahrain

التقرير السنوي

٢٠١٤

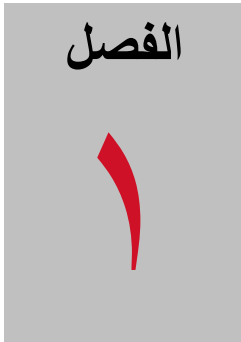
المحتويات

أ	المحتويات
أ	المقدمة
١	١. تطورات السياسة النقدية
٢	إدارة السياسة النقدية
٢	أسعار الفائدة المحلية
٣	إصدارات الدين العام
٥	٢. التطورات المصرفية
٦	الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي
٦	مصارف قطاع التجزئة
٨	مصارف قطاع العملة
١٠	٣. تطورات الأنظمة التشريعية والرقابية
١١	تطورات الأنظمة التشريعية
٣٩	٤. تطورات وأنشطة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي
٤٠	التراخيص الجديدة
٤١	نظام المدفوعات (SSS & RTGS)
٤٢	المقاصة
٤٢	شبكة الصرف الآلي (البنفت)
٤٢	إصدار النقد
٤٣	البرامج التدريبية
٤٤	مشاريع تقنية المعلومات
٤٦	وحدة الاتصال الخارجي
٥٠	الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي
٥١	٥. البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
١	تقرير مدققي الحسابات إلى مجلس الإدارة
٢	الميزانية العمومية
٣	حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
٤	إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

المقدمة

يقوم مصرف البحرين المركزي بإصدار تقريره السنوي بناءً على المادة رقم (٣٦) من قانون المصرف، حيث يتضمن التقرير أهم أنشطة المصرف خلال العام.

يلخص التقرير أهم التطورات النقدية والمالية والأوضاع الإقتصادية خلال العام. كما يعرض التقرير أهم التطورات المتعلقة بالقضايا التشريعية والرقابية الخاصة بالقطاع المالي والتي تم اقرارها وتطبيقها خلال العام.



١. تطورات السياسة النقدية

إدارة السياسة النقدية

أسعار الفائدة المحلية

إصدارات الدين العام

إدارة السياسة النقدية

لجنة السياسة النقدية

واصلت لجنة السياسة النقدية في مصرف البحرين المركزي بعقد اجتماعات أسبوعية منتظمة على مدى عام ٢٠١٤. هذا وتقوم اللجنة برصد التطورات الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى تطورات السيولة وتقوم بوضع توصيات بشأن أدوات السياسة النقدية وتحديد أسعار الفائدة على التسهيلات التي يقدمها المصرف.

الاحتياطي الإلزامي

يقوم مصرف البحرين المركزي وبصوره شهرية باحتساب الاحتياطي الإلزامي بواقع ٥٪ على جميع ودائع الزبائن المقومة بالدينار البحريني والموجودة لدى مصارف قطاع التجزئة وبدون احتساب أي نسبة من الفوائد على حسابات الاحتياطي الإلزامي للمصارف لدى مصرف البحرين المركزي.

أسعار الفائدة المحلية

سعر الفائدة الأساسي

لم يطرأ أي تغيير على جميع التسهيلات التي يقدمها مصرف البحرين المركزي للمصارف التجارية حيث بلغ سعر تسهيل الإيداع لفترة استحقاق ليلة واحدة ٠,٢٥٪ ولفترة استحقاق أسبوع ٠,٥٪ وذلك خلال عام ٢٠١٤. ولم يطرأ أي تغيير أيضاً على سعر الإقراض الذي يقدمه المصرف للمصارف التجارية لفترة استحقاق ليلة واحدة مقابل أدونات الخزينة الحكومية (REPO)، وكذلك لم يطرأ أي تغيير على تسهيل الإقراض مقابل إيداعات المصارف التجارية لدى المصرف (BD SECURED)، إضافة إلى الإقراض مقابل صكوك الإجارة القصيرة والطويلة الأجل والمقومة بالدينار البحريني (ISLI) حيث بلغ سعر الإقراض لكل التسهيلات المذكورة ٢,٢٥٪ خلال نفس الفترة.

أسعار الفائدة بين المصارف

بلغت نسبة الفائدة بين المصارف (BHIBOR) لثلاثة شهور ١,٠٠٪ بنهاية عام ٢٠١٤ مقابل ١,١٥٪ في نهاية عام ٢٠١٣. وقد بلغت نسبة الفائدة بين المصارف لستة شهور ١,٢٥٪ في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل ١,٥١٪ في نهاية عام ٢٠١٣.

أسعار الفائدة على الودائع والقروض

انخفض معدل سعر الفائدة المرجح على الودائع (٣-١٢ شهراً) من ١,٠٨٪ في نهاية عام ٢٠١٣ إلى ٠,٩٥٪ في نهاية عام ٢٠١٤. واستقر معدل سعر الفائدة المرجح على ودائع التوفير عند ٠,٢٥٪ لنفس الفترة. وانخفض سعر الفائدة المرجح على القروض الممنوحة لقطاع الأعمال من ٥,٠٨٪ في نهاية ٢٠١٣ إلى ٥,٠٢٪ وذلك بنهاية ٢٠١٤. كما انخفض سعر الفائدة على القروض الشخصية من ٥,٩٠٪ إلى ٥,٣٩٪ لنفس الفترة.

إصدارات الدين العام

يقوم مصرف البحرين المركزي ونيابة عن حكومة مملكة البحرين بإصدار صكوك وسندات تقليدية وإسلامية ذات آجال قصيرة وطويلة الأجل ممثلة في أذونات الخزنة الحكومية وسندات التنمية الحكومية وصكوك السلم والتأجير الإسلامية وذلك بصفته الوكيل في إدارة وإصدار تلك الصكوك والسندات.

قام المصرف خلال عام ٢٠١٤ وبصورة أسبوعية بإصدار أذونات الخزنة الحكومية بالدينار البحريني لفترة استحقاق ٣ أشهر وبمبلغ ٤٥ مليون دينار بحريني، وكذلك يقوم المصرف وبصورة شهرية بإصدار أذونات خزنة حكومية لفترة استحقاق ٦ أشهر وبمبلغ ٣٠ مليون دينار بحريني. بالإضافة إلى أذونات الخزنة الحكومية لفترة استحقاق ١٢ شهر والتي يصدرها المصرف بصورة ربع سنوية بمبلغ ١٥٠ مليون دينار بحريني.

كما يقوم مصرف البحرين المركزي بإصدار صكوك سلم شهرية لفترة استحقاق ٣ أشهر بمبلغ ٣٦ مليون دينار، وكذلك يقوم بإصدار صكوك إجارة شهرية لفترة استحقاق ٦ أشهر بمبلغ ٢٠ مليون دينار بحريني.

قام مصرف البحرين المركزي بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠١٤ وبطلب من وزارة المالية بإصدار سندات تنمية حكومية دولية لفترة استحقاق ٣٠ سنة بمبلغ ١,٢٥٠ مليون دولار أمريكي بسعر ثابت مقداره ٦٪.

ويقوم المصرف أيضاً بإصدار صكوك إجارة طويلة الأجل وبمبالغ وفترات استحقاق مختلفة بين كل إصدار وآخر وذلك حسب رغبة حكومة مملكة البحرين ممثلة في وزارة المالية وبالتنسيق مع مصرف البحرين المركزي في داخل وخارج البحرين.



٢. التطورات المصرفية

الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

مصارف قطاع التجزئة

مصارف قطاع الجملة

الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

بلغت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة) ١٨٩,٣ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٤، مقابل ١٩٢,٠ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣، مسجلة بذلك انخفاضاً بنسبة ١,٤٪. وقد بلغ نصيب مصارف قطاع الجملة من إجمالي الميزانية ٥٧,٧٪، وبلغت حصة مصارف قطاع التجزئة ٤٢,٣٪.

بلغت الموجودات المحلية ٤٩,٣ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل ٤٨,٧ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣، أي بارتفاع مقداره ٠,٦ بليون دولار (١,٢٪). بلغت الموجودات الأجنبية ١٤٠,٠ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل ١٤٣,٣ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣، أي بانخفاض مقداره ٣,٣ بليون دولار (٢,٣٪).

ارتفعت المطلوبات المحلية إلى ٥١,٩ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل ٥٠,٥ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣، أي بمقدار ١,٤ بليون دولار (٢,٨٪). وانخفض إجمالي المطلوبات الأجنبية بمقدار ٤,١ بليون دولار (٢,٩٪) ليصل إلى ١٣٧,٤ بليون دولار مقابل ١٤١,٥ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣.

مصارف قطاع التجزئة^١

ارتفعت الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة إلى ٣٠,١ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل ٢٨,٣ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ (٦,٤٪).

ارتفع إجمالي الموجودات المحلية بمقدار ٠,١ بليون دينار (٠,٦٪) ليصل إلى ١٥,٦ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤، مع ارتفاع المطالب على مصرف البحرين المركزي بمقدار ٠,٣ بليون دينار (٢,٣٪)، وعلى السندات الحكومية بمقدار ٠,٣ بليون دينار (١٠,٠٪).

سجلت الموجودات الأجنبية ارتفاعاً بمقدار ١,٧ بليون دينار (١٣,٣٪) لتصل إلى ١٤,٥ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل ١٢,٨ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣. وقد ارتفعت المطالب الأجنبية على القطاع الخاص غير المصرفي بمقدار ٠,٧ بليون دينار (٨,٨٪) من ٨,٠ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ إلى ٨,٧ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤. كما ارتفعت المطالب الأجنبية على القطاع المصرفي بمقدار ١,٠ بليون دينار (٢٠,٨٪) لتصل إلى ٥,٨ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤.

^١ تشمل مصارف قطاع التجزئة التقليدية والإسلامية

ارتفع إجمالي المطلوبات المحلية بمقدار ٠,٦ بليون دينار أي بنسبة ٤,٠٪ من ١٥,١ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣ إلى ١٥,٧ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤. ويعزى ذلك إلى ارتفاع المطلوبات للقطاع الخاص غير المصرفي بمقدار ٠,٦ بليون دينار (٦,٩٪) ورأس المال والاحتياطي بمقدار ٠,٢ بليون دينار (٩,١٪).

ارتفع إجمالي المطلوبات الأجنبية ليصل إلى ١٤,٤ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤. ارتفعت المطلوبات للقطاع المصرفي بمقدار ١,٠ بليون دينار (١٣,٧٪) وكذلك ارتفعت المطلوبات للقطاع الخاص غير المصرفي بمقدار ٠,٢ بليون دينار (٣,٤٪).

القروض والتسهيلات الائتمانية

انخفض الرصيد القائم للقروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعات الاقتصادية المقيمة بنسبة ١,٤٪ ليصل إلى ٧,١ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل ٧,٢ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣. وقد بلغ نصيب قطاع الأعمال ٥٥,٨٪ من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية، بينما بلغ نصيب قطاع الأشخاص وقطاع الحكومة ٤١,٦٪ و ٢,٦٪ على التوالي.

الودائع

بلغ إجمالي ودائع المقيمين ١١,١ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل ١٠,٧ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٣، أي بارتفاع قدره ٠,٤ بليون دينار أي بنسبة ٣,٧٪. ويعزى ذلك إلى ارتفاع ودائع القطاع الخاص بمقدار ٠,٦ بليون دينار (٦,٩٪) في حين انخفضت ودائع القطاع الحكومي بمقدار ٠,١ بليون دينار (٥,٠٪).

ارتفعت ودائع المقيمين بالدينار البحريني بمقدار ٠,٤ بليون دينار (٤,٧٪) لتصل إلى ٩,٠ بليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤، واستقرت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية عند ٢,١ بليون دينار. وقد بلغ نصيب الودائع بالدينار البحريني وبالعملات الأجنبية ٨١,١٪ و ١٨,٩٪ على التوالي من إجمالي الودائع المحلية للمقيمين.

الموجودات حسب التصنيف الجغرافي وأهم العملات

بلغت حصة دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء مملكة البحرين) من إجمالي الموجودات ٢٢,٦٪، والدول الآسيوية ١٠,٦٪، ودول أوروبا الغربية ٦,١٪، والدول الأمريكية ٤,٦٪، والدول العربية الأخرى ٢,٨٪.

أما حسب العملات، فقد بلغ نصيب الدولار الأمريكي من إجمالي الموجودات ٤٤,٠٪، وعملات دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الدينار البحريني) ٧,٤٪. وقد شكل اليورو ٢,٣٪ من إجمالي الموجودات.

مصارف قطاع الجملة^٢

سجلت الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة انخفاضاً بمقدار ٧,٤ بليون دولار أي بنسبة ٦,٣٪ لتصل إلى ١٠٩,٣ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل ١١٦,٧ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣.

ارتفع إجمالي الموجودات المحلية إلى ٧,٨ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل ٧,٥ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣.

انخفضت الموجودات الأجنبية بمقدار ٧,٧ بليون دولار (٧,١٪) لتصل إلى ١٠١,٥ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٤. ويرجع ذلك إلى انخفاض المطالب على السندات بمقدار ٦,١ بليون دولار (٢٣,٣٪) وعلى المكاتب الرئيسي والشركات الزميله بمقدار ٦,٤ بليون دولار (٢٠,٨٪).

انخفض إجمالي المطلوبات المحلية بمقدار ٠,١ بليون دولار (١,٠٪) ليصل إلى ١٠,١ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل ١٠,٢ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣.

انخفضت المطلوبات الأجنبية لتصل إلى ٩٩,٢ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٤ مقابل ١٠٦,٥ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣، أي بمقدار ٧,٣ بليون دولار (٦,٩٪)، وذلك بسبب انخفاض قيمة المطلوبات على المكاتب الرئيسي والشركات الزميله بمقدار ٦,٩ بليون دولار (٢٤,٥٪) وغير المصارف بمقدار ٢,٣ بليون دولار (٨,٣٪).

^٢ تشمل مصارف قطاع الجملة التقليدية والإسلامية.

الموجودات حسب التصنيف الجغرافي وأهم العملات

بلغت حصة دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء مملكة البحرين) من إجمالي الموجودات ٣٢,١٪، ودول أوروبا الغربية ٣٦,٨٪، والدول الأمريكية ٨,٠٪، والدول الآسيوية ١٠,٣٪، والدول العربية الأخرى ٣,٩٪.

أما حسب العملات، فقد بلغ نصيب عملات دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الدينار البحريني) من إجمالي الموجودات ١٣,١٪، والدولار الأمريكي ٦٦,٢٪، في حين شكل اليورو ٧,٢٪ من إجمالي الموجودات.



٣. تطورات الأنظمة التشريعية والرقابية

تطورات الأنظمة التشريعية

تطورات الأنظمة الرقابية

تطورات الأنظمة التشريعية

ضمن سعي مصرف البحرين المركزي المتواصل في تطوير الأنظمة التشريعية، تم العمل على تطوير عدد من الأنظمة والسياسات الإجرائية والرقابية وذلك لضمان الاستقرار المالي خلال عام ٢٠١٤.

تطبيق اتفاقية بازل ٣

ضمن جهوده المستمرة والرامية إلى تعزيز الإطار الرقابي من خلال اعتماد معايير لجنة بازل، قام المصرف المركزي بإصدار توجيهاته النهائية في شهر أغسطس ٢٠١٤ حول التعديلات المطلوبة على فصل "كفاية رأس المال" ليتضمن التعريف الجديد لرأس المال الرقابي حسب متطلبات اتفاقية بازل ٣ للمصارف التقليدية. كما تم إصدار التوجيهات النهائية للمصارف الإسلامية أيضاً، والتي تتضمن المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات المالية الإسلامية، بما يعكس متطلبات اتفاقية بازل ٣، والذي تم إصداره من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ديسمبر ٢٠١٣. سوف تدخل تلك التوجيهات حيز التنفيذ في شهر يناير ٢٠١٥.

كما قام المصرف بتنفيذ المرحلة التجريبية بشأن تقارير المعلومات الاحترازية (Prudential Information Returns) المعدلة للمصارف التقليدية وفق متطلبات بازل ٣ في نوفمبر ٢٠١٤، وللمصارف الإسلامية وفق متطلبات مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ديسمبر ٢٠١٤، وذلك قبل تقديمها بشكل رسمي من قبل المصارف عن الفصل المنتهي في ٣١ مارس ٢٠١٥.

قام المصرف في ديسمبر ٢٠١٤ بإصدار ورقة استشارية تعكس متطلبات بازل ٣ المتعلقة بالإفصاح العام.

مقترح توجيه بشأن نظام تصنيف الائتمان

قام المصرف بدراسة ملاحظات المصارف على الورقة الاستشارية الثانية بشأن "نظام تصنيف الائتمان". وسيتم إجراء بعض التعديلات على مقترح التوجيهات بعد النظر في ملاحظات المصارف. كما سيتم مخاطبة المصارف لاستشارتهم حول الفترة الانتقالية المطلوبة لتطبيق تلك التوجيهات بصورة سلسة.

كما يقوم المصرف حالياً، وبالتعاون مع شركات التدقيق، بدراسة أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" المتعلق بتصنيف وقياس الموجودات المالية، والذي يركز على تكوين مخصصات للديون المتعثرة على أساس "الخسارة المتوقعة" في ضوء الإجراء المتبع حالياً في كثير من الدول (كما هو الحال في الورقة الاستشارية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي حول نظام تصنيف الائتمان) والمتمثل في اعتماد مضي فترة الاستحقاق للديون المتعثرة وتصنيفها على هذا الأساس.

تعديلات مقترحة على الفصل الخاص بالجريمة المالية FC

كجزء من أهداف مصرف البحرين المركزي في تلبية توصيات مجموعة العمل المالي FATF المعدلة والصادرة عنها في فبراير ٢٠١٢، قام المصرف المركزي بناءً على ذلك بتحديث فصل الجريمة المالية FC في مجلد التوجيهات الأول والثاني والرابع الخاصة بالمصارف التقليدية والإسلامية والشركات الاستثمارية على التوالي، في أكتوبر ٢٠١٤.

مسودة قرار بشأن تأسيس هيئة مركزية للرقابة الشرعية

قام المصرف المركزي بصياغة مسودة قرار بشأن تأسيس هيئة مركزية للرقابة الشرعية، ومن ثم تم إرسالها إلى هيئة التشريع والإفتاء القانوني في يونيو ٢٠١٤ لمراجعتها تمهيداً لنشرها في الجريدة الرسمية. حيث يهدف هذا القرار إلى إعطاء هيئة الرقابة الشرعية الحالية في المصرف صلاحيات إضافية بهدف تطوير قطاع الخدمات المالية الإسلامية ووضع وتطبيق معايير وممارسات موحدة لأحكام الشريعة الإسلامية في القطاع.

تعديلات على فصل "المتطلبات الاحترازية لتوحيد واستقطاعات رأس المال (PCD)"

قام المصرف في إبريل ٢٠١٤ بإدخال تعديلات على فصل "المتطلبات الاحترازية لتوحيد واستقطاعات رأس المال" للمصارف الإسلامية.

تتضمن هذه التعديلات وجوب مراقبة الشركات ذات الأغراض الخاصة التابعة للمصارف الإسلامية من قبل هيئة الرقابة الشرعية في تلك المصارف، والذي من شأنه توفير الطمأنينة لأصحاب المصلحة في تلك الشركات. كما تهدف تلك التوجيهات إلى تعزيز الالتزام بمبادئ الشريعة وتطبيقها في جميع أنشطة المصارف الإسلامية والكيانات المرتبطة بها.

ولا تنطبق هذه المتطلبات على الأنشطة الجديدة والشركات ذات الأغراض الخاصة التي سيتم تأسيسها فحسب، ولكنها تنطبق أيضا على الشركات ذات الأغراض الخاصة القائمة حالياً.

توجيهات جديدة حول الحصول على موافقة المصرف المركزي المسبقة بشأن الأشخاص الذين يشغلون وظائف رقابية

أصدر المصرف المركزي في العام ٢٠١٤ توجيهات جديدة تتعلق بالموظفين العاملين في مجالات التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، ومكافحة غسيل الأموال، والالتزام، والمراجعة الشرعية الداخلية لدى البنوك وشركات التمويل، بحيث تفرض تلك التوجيهات على تلك البنوك والشركات إشعار المصرف المركزي قبل فصل أي من العاملين في تلك الوظائف أو توقيف أنشطتهم وإبلاغ الموظف المعني بذلك. حيث تم إصدار هذه التوجيهات نظراً لأهمية تلك الوظائف، وباعتبارها جزءاً هاماً في إطار عمل الحوكمة الرشيدة، بالإضافة إلى حاجة المصرف المركزي إلى أن يكون على علم تام بحالة أي من العاملين فيها.

مسودة قانون التوريق

ضمن جهود المصرف لتطوير القطاع المالي في البحرين، قام المصرف في مارس ٢٠١٤ بإصدار مسودة "قانون التوريق" كورقة استشارية للقطاع المالي والأطراف ذات العلاقة كشركات التدقيق ومكاتب المحاماة وغيرهم. وتم استلام ملاحظات القطاع عليها، حيث يقوم المصرف حالياً بدراستها تمهيداً لمناقشتها في لجنة السياسات الرقابية.

تتضمن مسودة القانون ما يلي:

- تعريف التوريق ومؤسسات التوريق؛
- المتطلبات الخاصة بتصفية مؤسسات التوريق؛
- المتطلبات الخاصة بالمخاطر المورقة؛
- حقوق المستثمرين والدائنين؛
- العقوبات؛
- أحكام التعديل والأحكام الانتقالية.

وقد استلم المصرف ملاحظات القطاع المالي والأطراف ذات العلاقة كشركات التدقيق ومكاتب المحاماة وغيرهم. كما استلم المصرف ملاحظات مجلس التنمية الاقتصادية على الورقة الاستشارية وهي قيد الدراسة حالياً.

تمويل المربحة الخاصة (Special Murabaha Financing)

قام المصرف في شهر مارس ٢٠١٤ بإصدار ورقة استشارية متعلقة بتمويل المربحة الخاصة التي تقدمها المصارف الإسلامية في البحرين نظراً لمزاياها الفريدة. وتتضمن هذه الورقة الاستشارية توجيهات جديدة صممت خصيصاً لهذه المنتجات والتي تُعرّف تمويل المربحة الخاصة بحسابات الاستثمار المقيدة (RIAS)، والتي تقوم على أساس الوكالة لتمويل محدد أو معين.

تشمل التوجيهات أيضاً الحد الأدنى للأحكام والشروط المتعلقة بهذه المنتجات ومتطلبات الإفصاح عنها للمستثمرين وغيرهم من ذوي العلاقة مع المصارف. إذ تهدف تلك الخطوة إلى ضمان حسن إدارة وحماية مصالح المستثمرين من خلال تعزيز الشفافية في الإفصاح عن المعلومات الجوهرية.

ورقة استشارية حول توجيهات بشأن أصول العملاء لدى المصارف

أصدر المصرف المركزي في أغسطس ٢٠١٤ ورقة استشارية حول مقترح توجيهات جديدة ضمن المجلدين الأول والثاني من مجلد التوجيهات بشأن أصول العملاء. حيث تهدف تلك التوجيهات إلى ضمان توفير الحماية الملائمة لأصول العملاء من خلال حظر عملية خلط أموالهم مع أموال المصرف.

توجيهات جديدة متعلقة بمؤسسات التمويل متناهي الصغر

قام المصرف في يناير ٢٠١٤ بإصدار عدة فصول جديدة تتضمن توجيهات متعلقة بمؤسسات التمويل متناهي الصغر مثل فصل متطلبات الترخيص، وفصل الضوابط الرقابية عالية المستوى، وفصل المتطلبات العامة، وفصل متطلبات كفاية رأس المال والسيولة، وفصل سلوكيات العمل، وفصل متطلبات التقارير، وفصل الإفصاح العام. كما تم إصدار فصل خاص بإدارة المخاطر في يوليو ٢٠١٤.

تتضمن تلك التوجيهات نوعاً من المرونة في ضوء الخصائص الخاصة بالتمويل متناهي الصغر فيما يتعلق بقطاع التجزئة في الصيرفة التقليدية والإسلامية لكي تؤدي إلى تطبيق إطار عمل متوازن ومنظم لا يشكل عبئاً أو تكاليف إضافية على كاهل مؤسسات التمويل متناهي الصغر.

توجيهات جديدة متعلقة بشركات التمويل التقليدية والإسلامية

قام المصرف في يناير ٢٠١٤ باستحداث توجيهات جديدة متعلقة بشركات التمويل التقليدية والإسلامية، وذلك في إطار جهود المصرف في وضع إطار تنظيمي للشركات المتخصصة الخاضعة لمجلد التوجيهات الخامس، حيث تم إصدار فصل أخلاقيات العمل والسوق، وفصل إدارة المخاطرة التشغيلية، وفصل الإفصاح العام، وفصل إدارة مخاطر السيولة.

أوراق استشارية حول توجيهات جديدة بشأن الشركات المساندة للقطاع المالي

أصدر مصرف البحرين المركزي في العام ٢٠١٤ أوراق استشارية حول توجيهات جديدة بشأن الشركات المساندة للقطاع المالي (ضمن فصول متطلبات الترخيص، والمتطلبات العامة، ومتطلبات التقارير)، وذلك كجزء من سعي المصرف الدائم نحو تحسين إطاره التنظيمي. وينظر المصرف المركزي حالياً في الملاحظات التي وردته من القطاع بشأن تلك الأوراق الاستشارية.

تتضمن الشركات المساندة للقطاع المالي الشركات التالية:

- (أ) شركات إدارة أعمال التأمين (TPA)؛
- (ب) شركات معالجة البطاقات؛
- (ج) مركز المعلومات الائتمانية؛
- (د) مقدمي خدمات الدفع (PSP)؛
- (هـ) خدمات الاستشارة والمراجعة الشرعية؛
- (و) خدمات أخرى غير تلك الواردة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (هـ)، التي تقدم خدمات وفقاً لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي.

لائحة جديدة بشأن المقاصة بموجب عقد السوق

بعد التشاور مع مؤسسات القطاع المالي، أصدر المصرف المركزي "لائحة المقاصة بموجب عقد السوق" بصورتها النهائية، والتي تم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٤.

تتضمن اللائحة الضوابط والشروط التي يلزم توافرها في عقد السوق إضافة إلى الإجراءات التي يلزم اتباعها لتنفيذ المقاصة بموجب هذا العقد، بما في ذلك تحديد أي من الاتفاقيات التي تسري عليها أحكام هذه اللائحة (والمشار إليها بـ "عقد السوق"). وتستند هذه اللائحة بشكل أساسي إلى نموذج تم إعداده من قبل "الهيئة الدولية لعقود المبادلات والمشتقات ISDA".

إن لتطبيق عملية "المقاصة" في البحرين منافع هامة على القطاع المالي المحلي. حيث يشكل ذلك إجراءً مبسطاً وفعالاً لعمليات التقاص والتسويات المطبقة في المعاملات المالية، والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق اتساق أكبر في المعاملات التي تتم بين الأطراف المقابلة، وتحقيق مستوى أعلى من الثقة في القطاع المالي. وبالتالي، فإن هذا الأمر سيؤدي إلى تقليل تكاليف الإقتراض على المؤسسات المالية وإمكانية خفض أعباء كفاية رأس المال. كما أن إصدار هذه اللائحة من شأنه أن يزيل حالة عدم التيقن في عقود التقاص وذلك نظراً لاعتماد نموذج خاص ليتم استخدامه من قبل المحاكم.

تطورات الأنظمة الرقابية

إدارة المتابعة: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

خلال العام ٢٠١٤، واصل مصرف البحرين المركزي جهوده الرامية إلى تعزيز وتطوير الإطار التنظيمية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال لجنة وضع سياسات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي لجنة وطنية برئاسة مصرف البحرين المركزي وتعني بوضع السياسات واللوائح الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنسيق مع الوزارات المعنية والهيئات والمنظمات الدولية الخارجية.

في ضوء توصيات مجموعة العمل المالي (الفاتف) الجديدة التي اعتمدت في عام ٢٠١٢، قامت اللجنة بالعمل والتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية على وضع خطة استراتيجية موحدة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتهدف الخطة الوطنية لتنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي الجديد ضمن إطار زمني محدد يعتمد على تقييم المخاطر حسب توصيات مجموعة الفاتف.

وبناءً على القرار الصادر عن صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه، رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ بإنشاء اللجنة الوطنية للتنسيق والتشاور بشأن الرقابة المالية الموحدة على جميع المنظمات الأهلية. فقد عقدت اللجنة خمسة اجتماعات خلال عام ٢٠١٤ برئاسة المصرف حيث تم حصر المنظمات الأهلية الخاضعة للإشراف والرقابة من قبل الوزارات والهيئات الحكومية، كما تم دراسة دور الوزارات والهيئات الحكومية في الرقابة المالية على المنظمات الأهلية واقتراح نظام مالي جديد للرقابة المالية على المنظمات الأهلية.

واستمراراً لتحسين إطار حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة، تركزت جهود المصرف خلال العام على تعزيز الوعي بالأنظمة والتشريعات ذات العلاقة بحظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى كافة المصارف والمؤسسات المالية المرخصة من قبل المصرف. وواصل المصرف جهوده للتأكد من قيام المرخص لهم من قبل المصرف بتطبيق كافة القوانين والتشريعات الصادرة عنه ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال زيارات التفتيش الميدانية التي قام بها المفتشون للمصارف والمؤسسات المالية وشركات التأمين وشركات الصرافة ومساعدة تلك المؤسسات لتطوير وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية لديها لتتوافق مع القوانين والتشريعات ذات العلاقة.

تم خلال العام التوصل إلى اتفاق مبدئي بين السلطات المعنية في كل من مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية علي تطبيق اتفاقية الامتثال الضريبي الأمريكية (فاتكا/FATCA). وتقوم السلطات في مملكة البحرين بمراجعة نهائية لاتفاقية قانون الامتثال الضريبي (فاتكا/FATCA) بالتنسيق مع السلطات في الولايات المتحدة الأمريكية تمهيدا للتوقيع عليها قريباً. وتقوم إدارة المتابعة حالياً بالتنسيق مع جميع المؤسسات المرخصة من قبل المصرف لضمان استعدادهم لتطبيق ما جاء في الاتفاقية. حيث تم الطلب من جميع المؤسسات بتقديم خطط تنفيذ تفصيلية تحدد الخطوات التي تم اتخاذها لضمان أن جميع النظم والإجراءات تلبى متطلبات الاتفاقية.

إدارات الرقابة المصرفية

واصل مصرف البحرين المركزي خطاه على النهج الاستباقي في الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية وذلك تحقيقاً وتعزيزاً للاستقرار المالي وحماية مصالح العملاء في قطاع الخدمات المصرفية وتعزيزاً للابتكار في السوق المحلي. وقد أدت هذه الخطوات إلى تعزيز الشفافية والإفصاح، فضلاً عن توفير ضمانات كافية للعملاء. وقد تضمن النهج الإشرافي المعمول به في المصرف أسلوب الاعتماد على إدارة المخاطر بالإضافة إلى انتهاج أسلوب رقابة استباقي لمراقبة المصارف والمؤسسات المالية.

وبناءً على ما تقدم، فقد قام المصرف المركزي، ممثلاً بإدارة الرقابة المصرفية باتخاذ الإجراءات التالية خلال العام:

- **الممارسات السليمة للمكافآت:** بهدف تطبيق ممارسات سليمة للمكافآت المتغيرة بحيث تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، أصدر مصرف البحرين المركزي تشريعاته بخصوص معايير الممارسات السليمة للمكافآت في نهاية عام ٢٠١٣ التي وافقت بين

المكافآت المصروفة والمخاطر التي يتخذها الموظف وشجعت على علاقة طويلة المدى بين المصرف والموظف. هذا وطلب المصرف المركزي من جميع المصارف تطبيق هذه التشريعات على مكافآت الموظفين المشمولين بالتشريعات لعام ٢٠١٤. كذلك قام مصرف البحرين المركزي بمراجعة تقرير الفجوة الذي أعدته المصارف لتسليط الضوء على الفجوات بين الممارسات الحالية للأجور وقواعد مصرف البحرين المركزي من أجل إدراك مدى استعداد المصارف لتنفيذ القواعد الجديدة.

- **مراقبة محفظة القروض المتعثرة:** واصل المصرف المركزي رصد حجم القروض المتعثرة لدى المصارف على أساس ربع سنوي وذلك بهدف متابعة أية اتجاهات غير طبيعية في محافظ القروض. وبناءً على نتائج تقييم المصرف المركزي، قام المصرف بحث المصارف على ضرورة اتخاذ تدابير وقائية للحد من التضخم في حجم القروض المتعثرة.
- **تعرضات الأطراف ذات العلاقة:** واصل المصرف المركزي مراقبة تعرضات الأطراف ذات العلاقة لدى المصارف المحلية على أساس شهري بهدف ضبط مخاطر التركيز وضمان الالتزام بالتعليمات الصادرة عنه.
- **مراقبة مستوى التعرضات العقارية:** واصلت إدارة الرقابة بالمصرف المركزي مراقبتها للتعرضات الخاصة بالقروض العقارية لدى المصارف على أساس ربع سنوي وذلك للحد من التركزات في هذا القطاع المتقلب.
- **الاجتماعات الاحترازية:** قامت إدارات الرقابة المصرفية على قطاع المصارف التقليدية، وذلك ضمن جهودها الرقابية والوقائية بعقد ٥٧ اجتماعاً دورياً مع المصارف والمؤسسات المالية المرخص لها خلال العام. وتم خلال هذه الاجتماعات مناقشة القوائم المالية للمصارف والأداء المالي للعام وتوجهات المصارف، إضافة لأمر رقابية أخرى ذات أهمية للمصرف.
- **اجتماعات مناقشة البيانات المالية:** عقد المصرف المركزي اجتماعات سنوية مع المصارف وبحضور المدققين الخارجيين لهم لمناقشة البيانات المالية لعام ٢٠١٣، وذلك قبل أن يتم تقديمها لمجالس إدارات المصارف للموافقة عليها. وشملت المناقشات أموراً تتعلق بأسس تحقق الاعتراف بالدخل وممارسات التقييم والأصول المتعثرة وقائمة المخصصات ومدى كفايتها وتوزيعات الأرباح المقترحة. وقامت إدارات الرقابة

المصرفية خلال الاجتماعات بمناقشة أداء المصارف للسنة السابقة واستراتيجيتهم للسنة المقبلة وأية أمور رقابية أخرى ذات أهمية للمصرف المركزي.

- **مراقبة اجتماعات مجالس الإدارة والهيكل الإداري:** قام المصرف المركزي بمراجعة تقارير الحوكمة المرفوعة من قبل المصارف على أساس سنوي بهدف تقييم أداء مجالس الإدارة لديها. وركزت عمليات المراجعة هذه على مسألة التزام الحضور والمشاركة في اجتماعات مجالس الإدارة فضلاً عن هياكل اللجان المنبثقة عن مجالس الإدارة وتعيين الأعضاء المستقلين. كما تم مراجعة الهياكل التنظيمية للمصارف لضمان عدم وجود أي تعارض في المصالح في التسلسل الإداري لديها، وضمان وجود خطط التعاقب الوظيفي لدى المصارف. وكجزء من مراقبته للحوكمة لدى المصارف، قام المصرف بإرسال مندوبيه لحضور اجتماعات الجمعيات العمومية العادية وغير العادية.
- **مركز البحرين للمعلومات الائتمانية:** قام المصرف بالتنسيق مع مركز البحرين للمعلومات الائتمانية لتوسيع خدمات المعلومات الائتمانية لتشمل توفير معلومات ائتمانية عن الشركات التي تتخذ من البحرين مقراً لها، بهدف تحسين جودة الائتمان في النظام المصرفي. ولقد تم بدء العمل بالمشروع وتوفير المعلومات الائتمانية الخاصة بالشركات في الموعد المحدد وهو ١ يناير ٢٠١٤.
- **دراسات/استطلاعات:** كجزء من نهج الرقابي الاستباقي، قام مصرف البحرين المركزي بمواصلة قيامه بدراسات واستطلاعات متعلقة بعمل المصارف والمؤسسات المالية المرخص لها. وبناءً على ذلك أجريت خلال العام دراسة استقصائية حول عدد الموظفين في وظائف الامتثال والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في المصارف بهدف معرفة ما إذا كانت هذه المؤسسات قد قامت بتوظيف عدد كافي من الموظفين في مثل هذه الوظائف الهامة.
- **الإشراف الموحد:** كجزء من النهج المتبع من قبل مصرف البحرين المركزي وسعيه للإشراف الموحد على المؤسسات المصرفية المحلية وفروع المصارف الأجنبية العاملة بمملكة البحرين، فقد قام المصرف بزيارة ميدانية للمملكة الأردنية الهاشمية. كما تم خلال الزيارة مناقشة مواضيع ذات اهتمام مشترك وتسهيل عملية تبادل المعلومات عبر الحدود بين مصرف البحرين المركزي والبنك المركزي الأردني.

- **المصارف المحلية ذات الأهمية النظامية:** تم استلام خطط التعافي والانقاذ من المصارف المحلية ذات الأهمية النظامية ومراجعتها حسب توصيات مجلس الاستقرار المالي والمتطلبات الخاصة بالقطاع المالي بمملكة البحرين. فقد تم طلب إدخال التعديلات المقترحة من قبل المصرف المركزي على الخطط المعدة ومن ثم تعيين خبير خارجي لمراجعة الخطط قبل إعادة إرسالها للمصرف المركزي.
- **تعيين خبراء المهام:** كجزء من جهود مصرف البحرين الرامية إلى زيادة فعالية التطبيقات الرقابية، تم تعيين "خبراء مهام" مؤهلين حسب الإجراءات المتفق عليها للقيام بزيارات ميدانية إلى المصارف المرخص لها وهكذا فقد تم تنفيذ مهمتان شملت مصارف تقليدية خلال العام.
- **تطبيق التسليم الإلكتروني للتقارير وتحليل البيانات:** بهدف تحقيق الكفاءة في تقديم التقارير الدورية من قبل الجهات المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي، قام المصرف بالتعاون مع إحدى الشركات الاستشارية في مجال تكنولوجيا المعلومات بتطوير نظام إلكتروني يسمى ESRAD، يتيح للجهات المرخص لها تقديم التقارير الدورية إلكترونياً كما يمكن المصرف من إجراء التحليل المالية بشكل آلي. وقد بدأ استخدام النظام لتحليل التقارير ابتداءً من ديسمبر ٢٠١٤.

ومن ضمن الأنشطة التي تقوم بتقديمها إدارة الرقابة المصرفية:

- **الالتزام بـ "ميثاق أفضل الممارسات حول القروض الاستهلاكية ورسوم الخدمات المصرفية":** واصل فريق الرقابة المصرفية في المصرف المركزي مراقبته للالتزام المصارف والشركات المالية ببنود الميثاق، وذلك بهدف ضمان تعامل المصارف بشكل عادل ومسؤول ومعقول مع المستهلكين ولضمان تحقيق الشفافية في هذه التعاملات.
- **أجهزة الصراف الآلي وأمن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت:** وجه مصرف البحرين المركزي المصارف إلى ضرورة أن تبقى حذرة بالوسائل والأساليب المستحدثة التي قد يمكن استخدامها لتصيد المعلومات عبر أجهزة الصراف الآلي وقرصنة أنظمة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. وحث مصرف البحرين المركزي المصارف بتبني أفضل الممارسات والآليات في هذا المجال، بالإضافة إلى التنفيذ الصارم للتدابير اللازمة لحماية مصالح العملاء في مثل هذه الحالات من الاحتيال. كما واصلت المصارف وشركات التمويل التي تقدم خدمات مصرفية عبر الإنترنت القيام باختبار أنظمتها بشكل دوري ومنتظم ضد الاختراقات الأمنية والتحقق من متانة الضوابط الأمنية.

- الإفصاح العام للمصارف: يقوم المصرف المركزي وبشكل دائم بمراقبة ومتابعة المصارف وشركات التمويل المرخصة للتأكد من مدى التزامها بضوابط ومعايير الإفصاح العام. ولهذا طلب المصرف المركزي من المصارف رفع تقرير الإفصاح العام المدقق من قبل المدققين الخارجيين لدى المصارف إلى المصرف المركزي. يستخدم المصرف المركزي هذا الإجراء كأداة لقياس مدى الشفافية والإفصاح الذي يقوم به المصرف إلى أصحاب المصلحة في المصرف المعني. وفي هذا الصدد، قام المصرف المركزي بتطبيق وفرض إطار حول الإجراءات الجزائية يشمل فرض غرامات مالية على المصارف في حال التأخر في رفع التقارير ذات الحساسية الوقتية أو عدم الالتزام بقواعد الإفصاح.
- إجراءات تنفيذية: واصل المصرف المركزي حث المصارف على التقيد بأعلى معايير الالتزام، بهدف الحد من المخاطر تجاه عملائهم وتجاه النظام المالي. وبناءً على ذلك، ووفقاً لما تتضمنه المادة ٣٨ من قانون المصرف المركزي، فقد قامت إدارات الرقابة المصرفية التقليدية في المصرف المركزي بإصدار ٣١ إجراء جزائي ضد مجموعة من المصارف والمؤسسات المالية، بما فيه فرض عقوبات مالية خلال العام ٢٠١٤.

إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية

تقوم إدارة مراقبة المصارف الإسلامية بمراقبة المؤسسات المالية الإسلامية والتي تشمل ١٥ مصرف في قطاع الجملة و ٦ مصارف في قطاع التجزئة وشركتان تمويل وفرع خارجي واحد ومؤسسة واحدة للتمويل المتناهي الصغر.

وفيما يلي أبرز أنشطة الإدارة خلال عام ٢٠١٤:

- المشاركة في جلسات علماء الشريعة التي ينظمها صندوق الوقف والتي يتم من خلالها مناقشة جوانب الشريعة وتحديداً الوكالة بالاستثمار، ودور الصكوك والتحديات في مجال تمويل المشاريع والنقاش القائم على نوعية الصكوك، واستخدام السلم كأداة لإدارة السيولة في المصارف الإسلامية.
- استمرار العمل في اللجنة الفنية ومجموعات العمل لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) على مراجعة وتطوير المعايير.

- لقاء كلمة حول الصيرفة الإسلامية باستضافة المصرف المركزي لكازاخستان في مدينة ألماتي.
- كجزء من جهود المصرف لمراقبة المصارف الإسلامية المحلية وفروعها في الخارج، قام وفد من المصرف بزيارة لبنك البركة المحدود، إحدى الشركات التابعة لمجموعة البركة المصرفية (ABG) في جنوب أفريقيا، كما تم الاجتماع مع البنك الاحتياطي لجنوب أفريقيا (البنك المركزي لجمهورية جنوب أفريقيا)، لمناقشة المسائل المتبادلة.
- استضافة وفود من مختلف المصارف المركزية لتبادل الخبرات والاستفادة من تجربة البحرين في قطاع الصيرفة الإسلامية والتكافل والمساعدة على تأسيسها.
- تمثيل البحرين في حلقة نقاش عن تطبيق لوائح بازل في الدول الأعضاء في مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، خلال ورشة عمل معيار IFSB 15 المنعقدة في ماليزيا.

إدارة التفتيش

أتمت إدارة التفتيش خطة برنامجها للزيارات الميدانية للمؤسسات المرخص لها من قبل المصرف المركزي. كما بدأت الإدارة خلال هذا العام ببرنامج الزيارات الميدانية السنوية للمصارف ذات الأهمية النظامية المحلية. هذا وتتبع الإدارة منهجية "CMORTALE" والتي تعتمد على تقييم العناصر التالية: كفاية رأس المال، جودة الإدارة، مخاطر العمليات، إدارة المخاطر، الشفافية والافصاح، جودة الأصول، السيولة والإيرادات.

تهدف منهجية تركيز المخاطر في تقييم المرخصين الماليين إلى تعزيز سلامة ومثانة المؤسسات المالية من خلال إجراءات ميدانية تشمل تحديد الإجراءات التنظيمية المطلوبة للحد من مخاطر الإعسار، واحتمال فقدان الثقة في السوق، وكذلك الخسائر للمودعين والمستثمرين.

تعمل الإدارة حالياً على تطوير منهجية تقييم مخاطر محسنة، والتي تعني بتقييم مخاطر الأعمال، نسبة إخفاق الضوابط والمخاطر النظامية للمرخصين. إن تحديث منهجية المخاطر سوف يعزز في تقييم المخاطر لاحتمالات التعثر ومخاطر الأنظمة المرخصي المصرف.

تماشياً مع زيادة التركيز نحو تقييم المخاطر في القطاع المالي، فقد حددت ونفذت الإدارة برامج التدريب والتطوير والتي تهدف إلى تزويد موظفي التفتيش بالمهارات والخبرات اللازمة لتقييم مدى تطبيق أفضل الممارسات لإدارة المخاطر بالشكل الفعال في القطاع المالي.

الجدير بالذكر أنه خلال عام ٢٠١٤، شاركت الإدارة في الاجتماعات الفرعية للجنة الفنية لنظم المدفوعات بدول مجلس التعاون الخليجي التي استضافتها الرياض، والتي ركزت على تعزيز دور الشبكات وحلول الاتصالات.

إدارة مراقبة الأسواق المالية

عمل مصرف البحرين المركزي خلال عام ٢٠١٤، على استكمال تنفيذ بنود خطته الرامية إلى تطوير وتحديث البنية التشريعية والتنظيمية والرقابية المتعلقة بقطاع رأس المال، بما ينسجم مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية بالتشاور مع الجهات والأطراف المعنية بهذا القطاع وكافة مكونات القطاع المالي الأخرى في البحرين، وبالشكل الذي يُمكن المصرف وهذه المؤسسات والجهات، من خلق البيئة المناسبة لتنمية وتطوير أعمال وأنشطة سوق رأس المال، من خلال الترخيص للمزيد من مؤسسات السوق والتشجيع على تنويع وإدراج وتداول أوراق وأدوات مالية جديدة ومبتكرة، بجانب تعزيز معايير وأنظمة وآليات الرقابة والإشراف على كافة أعمال وأنشطة مؤسسات السوق والأسواق المالية المرخص لها.

التطورات والإنجازات:

تطوير الأنظمة الرقابية والإشرافية

عملت إدارة مراقبة الأسواق المالية خلال هذه الفترة على استكمال البنية التشريعية والتنظيمية بما في ذلك مجلد التعليمات السادس الخاص بمظلة الرقابة والإشراف على قطاع رأس المال، وهدفها الرئيسي هو الحفاظ على شفافية وفعالية سوق رأس المال لضمان حماية المستثمرين، وذلك على النحو الآتي:

توحيد اختصاصات المصرف المتعلقة بالشركات المدرجة

في سبيل توحيد وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالرقابة والإشراف على الشركات المساهمة المدرجة، وبعد انتهاء المصرف من استكمال البنية التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة بقطاع رأس المال في مملكة البحرين، فقد جاءت التعديلات على قانون الشركات التجارية الصادرة بموجب قانون رقم

(٥٠) لسنة ٢٠١٤، لتتنص على تحديد اختصاص المصرف في كل ما يتعلق بالرقابة والإشراف على الشركات المدرجة، وبالذات النص في المادة (١١٩) المعدلة على "يكون تداول الأسهم وتسجيلها وإيداعها ونقل ملكيتها وتفاصيلها وقيد الرهن والحجز عليها وشراء الشركة لأسهمها وفقاً لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (٦٤) واللوائح الصادرة تنفيذاً لأحكامه".

كذلك فإن هذه التعديلات أزلت الكثير من المحددات والعوائق التي قد تحد من استفادة شركات ومؤسسات القطاع الخاص من منتجات وخدمات سوق رأس المال، كالإدراج أو التحول إلى شركات مساهمة عامة أو إصدار أوراق مالية أخرى من غير الأسهم العادية.

ولتفعيل التعديلات المذكورة أصدرت الإدارة التعميم رقم CMS/L290/14 بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٤، بشأن الطلب من الشركات المساهمة المدرجة الالتزام بتطبيق الأحكام والتعديلات المشار إليها في قانون رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٤، بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١، في الجريدة الرسمية العدد ٣١٧٤ بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٤.

تطوير معايير الإفصاح والنشر

من أجل ضمان الإفصاح الشامل عن كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالوضع المالي ونتائج أعمال الشركات المدرجة، فقد تم إصدار تعميم رقم CMS/L233/14 بتاريخ ٧ أغسطس ٢٠١٤ للشركات المساهمة العامة المدرجة، والطلب منها إرسال تقرير المدقق الخارجي المتكامل المتضمن للبيانات المالية المدققة أو المراجعة التي تحتوي على تقرير المدقق وكافة البيانات والمعلومات التي يتوجب توفيرها طبقاً لمعايير الإفصاح عن البيانات المالية الدولية (IFRS) إلى بورصة البحرين لنشرها على موقعها الإلكتروني، ابتداءً من مواعيد إعلان النتائج المالية للربع الثالث من هذا العام ٢٠١٤.

تطوير تشريعات وأنظمة سوق الأوراق المالية

استناداً إلى مجمل البنية التشريعية والتنظيمية والرقابية التي تم تطويرها من قبل المصرف في المرحلة الماضية، فقد أصدر المصرف موافقته على أنظمة السوق الخاصة ببورصة البحرين وفقاً لمتطلبات قانون المصرف ومجلد التعليمات السادس، وذلك بتاريخ ١١ مايو ٢٠١٤، ويعمل المصرف خلال عام ٢٠١٥، على الانتهاء من إصدار الأنظمة والمتطلبات المتعلقة بالتداول، وكذلك الأنظمة المتعلقة بعمليات التسوية والتفاصيل والإيداع والتسجيل المركزي.

تنوع المنتجات والأدوات المالية

من أجل تحقيق هدف خلق العمق والتنوع في طبيعة المنتجات والأدوات المالية التي يمكن أن يقدمها قطاع رأس المال في مملكة البحرين، فقد أصدر المصرف موافقته المبدئية على قيام بورصة البحرين بتنظيم وتشغيل سوق لإدراج وتداول الأوراق المالية الصادرة عن الشركات المقفلة والصغيرة والمتوسطة كسوق مستقل عن السوق الرئيسي، وذلك من أجل استقطاب هذه الشركات والمتعاملين في أسهمها، سواءً داخل مملكة البحرين أو خارجها.

وقد تم تعميم الإجراءات التنظيمية والرقابية على مثل هذا السوق كورقة استشارية لكافة الأطراف المعنية بهذا السوق بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٤، من قبل بورصة البحرين، بعد موافقة المصرف ومجلس إدارة بورصة البحرين على ذلك، والتي من المتوقع اعتمادها بشكل نهائي خلال المرحلة القادمة.

وفي نفس الاتجاه فقد وافق المصرف على قيام بورصة البحرين، بعد التنسيق مع المؤسسات المالية المعنية، بتقديم خدمة المرابحة في الأسهم، وفقاً لمبادئ ومتطلبات الشريعة الإسلامية، والتي من المتوقع الإعلان عنها والبدء في تقديمها خلال المرحلة القادمة.

أنظمة البيع على المكشوف والتمويل على الهامش

استكمالاً للبنية التشريعية والتنظيمية لقطاع رأس المال، وفقاً لمتطلبات قانون المصرف عموماً والمادتين (٩١) و(٩٢) منه على وجه التحديد، فقد أعد المصرف المسودة الأولية الخاصة بمتطلبات ومعايير تقديم خدمة الإقراض والاقتراض والبيع على المكشوف للأوراق المالية المتداولة، وكذلك خدمة التمويل على الهامش للتعامل في هذه الأوراق، كورقة أولية لتطويرها بالتنسيق مع بورصة البحرين والتي من المؤمل إصدارها كورقة استشارية خلال المرحلة القادمة.

تحديث البنية التحتية الفنية

تتأخراً مع خطط تطوير البنية التشريعية والرقابية والإشرافية التي عمل المصرف على إنجازها خلال السنوات السابقة، فقد أنجزت بورصة البحرين خلال العام ٢٠١٤، تحديث نظام التداول الآلي وكذلك الأنظمة المتعلقة بعمليات التسوية والتقاص والإيداع والتسجيل المركزي، بما يتناسب مع أفضل الأنظمة الفنية والتقنية المعتمدة عالمياً، وبما يمكن البورصة من إدخال كافة المنتجات والأدوات والخدمات المتعلقة بعمليات التعامل في الأوراق المالية، سواءً المشار إليها أعلاه أو التي يمكن إدخالها وتقديمها في السوق مستقبلاً.

أسواق التداول وغرف التسوية والتقاص:

أ. أصدر مصرف البحرين المركزي بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٣، الموافقة المبدئية وبشكل استثنائي على طلب بورصة البحرين بتأسيس شركة مستقلة، شركة الشخص الواحد، لتقديم خدمات التسوية والتقاص والإيداع المركزي، لفصلها عن عمليات التداول في بورصة البحرين.

ب. أصدر مصرف البحرين المركزي موافقته النهائية لبورصة البحرين على الإجراءات التنظيمية الخاصة بأنظمة السوق (Market Rules) بموجب خطاب إدارة مراقبة الأسواق المالية رقم CMS/165/2014 بتاريخ ١١ مايو ٢٠١٤ وبدأت البورصة بتطبيقها ابتداءً من ١ سبتمبر ٢٠١٤. وتم منح أعضاء البورصة ٦ أشهر كفترة انتقالية من تاريخ تطبيق قواعد السوق لتلبية المتطلبات الجديدة.

تجدر الإشارة إلى أن بورصة البحرين تعمل حالياً على الانتهاء من مسودة الإجراءات التنظيمية الخاصة بالإدراج (Listing Rules) ، والإجراءات التنظيمية الخاصة بالتسوية والتقاص (CSD Rules).

سوق الإصدارات الأولية:

قامت إدارة مراقبة الأسواق المالية خلال عام ٢٠١٤، بإصدار عدم ممانعة المصرف على استخدام ٤٤ نشرة إصدار للاكتتابات العامة والخاصة (مقارنة مع ٤٢ نشرة إصدار عام ٢٠١٣)، بعد الاطمئنان على اكتمال بياناتها ومعلوماتها وفقاً لمتطلبات الفصل الخاص بإصدار وطرح الأوراق المالية من المجلد السادس الخاص بسوق رأس المال ضمن مجلد التعليمات الصادر عن مصرف البحرين المركزي، على النحو الآتي:

نوع الإصدار	طريقة الطرح	عدد الإصدارات	قيمة الإصدارات \$	نوع موافقة المصرف
الأسهم العادية	الاكتتاب العام	١	٢٤,١٨٨,٤٥٤	تسجيل وفقاً للمادة (٨١)
	الاكتتاب الخاص	١٦	٩٥٠,٧٦٠,٨٨١	تسجيل وفقاً للمادة (٨١)
		١	٥١٧,٤١٧,٢٨٢	مستثناة من المادة (٨١)
السندات التقليدية	الاكتتاب العام	-	-	
	الاكتتاب الخاص	١	٥٣,٠٠٠,٠٠٠	تسجيل وفقاً للمادة (٨١)
		٢	١,٥٣٢,٣٧٥,٠٦٠	مستثناة من المادة (٨١)
	حكومية	١	١,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	تسجيل وفقاً للمادة (٨١)
الصكوك الإسلامية	حكومية	-	-	
	الاكتتاب الخاص	-	-	
	مربحة قابلة للتحويل	-	-	
الأسهم الممتازة	حقوق الأولوية	-	-	
	الاكتتاب الخاص	-	-	
الإصدارات الدولية	-	-	-	
المنتجات المالية المركبة	الاكتتاب الخاص	٢٢	١٢٤,٦٦٠,٤٦٩	مستثناة من المادة (٨١)
المجموع		٤٤	٤,٤٥٢,٤٠٢,١٤٦	

وقد بلغ إجمالي قيمة هذه الإصدارات ٤,٤٥ مليار دولار أمريكي (مقارنة مع ٥,٧٩ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٣)، من بينها، إصدار واحد للسندات الحكومية بقيمة ١,٢٥ مليار دولار أمريكي وإصدار واحد للاكتتاب العام بقيمة ٢٤,١٨٨,٤٥٤ دولار، و ١٧ إصداراً للاكتتاب الخاص في الأسهم العادية بقيمة ١,٤٦ مليار دولار أمريكي (مقارنة مع ١,٣٤ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٣)، ثلاثة إصدارات للاكتتاب الخاص في السندات التقليدية بقيمة ١,٥٨ مليار دولار أمريكي (مقارنة مع ٢,٨٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٣) و ٢٢ إصداراً للاكتتاب الخاص في المنتجات المالية المركبة بقيمة ١٢٤ مليون دولار أمريكي (مقارنة مع ٩٦ مليون دولار أمريكي عام ٢٠١٣).

الإدراج

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية الموافقة على إدراج شركة زين البحرين ش.م.ب في بورصة البحرين بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٤.

معايير الإفصاح والنشر:

١. تطبيقاً للقرار رقم (٤٩) من سنة ٢٠٠٧، الصادر عن محافظ مصرف البحرين المركزي المتعلق بالإفصاح ونشر البيانات المالية السنوية والفصلية، والإخطار بمواعيد اجتماعات مجالس إدارات الشركات المساهمة المدرجة لمناقشة البيانات المالية فقد التزمت جميع الشركات المدرجة بمتطلب إخطار بورصة البحرين عن مواعيد انعقاد اجتماعات مجالس إدارتها التي يتم فيها مناقشة البيانات المالية المرحلية للعام ٢٠١٤، قبل ٥ أيام من نهاية الربع المعني لعام ٢٠١٤، باستثناء المجموعة الخليجية للمال وبنك طيب، وذلك لوقف التداول على أسهمهما.

٢. التزمت جميع الشركات المدرجة، باستثناء بنك إثمار، المجموعة الخليجية للمال (GMG)، وبنك طيب، بنشر بياناتها المالية السنوية للعام ٢٠١٣ خلال (٦٠) يوماً، والتزمت هذه الشركات بنشر هذه النتائج والبيانات في جريدتين محليتين كحد أدنى، كما التزمت أيضاً بإصدار القوائم المالية الأربعة الرئيسية التي نص عليها القرار. كما التزمت بعقد اجتماعات الجمعية العامة العادية السنوية خلال (٩٠) يوماً. وقد أعلن بنك إثمار عن البيانات المالية السنوية المدققة بتاريخ ٣ مارس ٢٠١٤.

٣. التزمت جميع الشركات المدرجة، بنشر البيانات المالية المرحلية للعام ٢٠١٤، خلال (٤٥) يوماً من انتهاء الربع الأول والثاني والثالث من نفس العام، باستثناء بنك إثمار في الربع الثاني، وأيضاً المجموعة الخليجية للمال وبنك طيب للربع الأول والثاني والثالث. والتزمت هذه الشركات بنشر هذه النتائج والبيانات في جريدتين محليتين كحد أدنى، كما التزمت أيضاً بإصدار القوائم المالية الأربعة الرئيسية التي نص عليها القرار. وقد أعلن بنك إثمار عن البيانات المالية المراجعة للربع الثاني بتاريخ ١٧ أغسطس ٢٠١٤.

٤. التزمت جميع الشركات المدرجة، بإرسال نسخة من البيانات المالية المراجعة الكاملة للربع الثالث من عام ٢٠١٤ إلى بورصة البحرين ليتم نشرها على موقع البورصة بحسب متطلب التعميم رقم CMS/L233/14 المؤرخ في ٧ أغسطس ٢٠١٤.

المتابعة والتنفيذ:

١. تصفية شركة وساطة:

نتيجة لتعذر شركة طيب للأوراق المالية من الاستمرار في تقديم خدمات الوساطة في الأوراق المالية، فقد عمل المصرف على حماية حقوق وموجودات العملاء المتعاملين من خلال نقل هذه الموجودات والأموال إلى شركة وساطة مرخص لها من قبل المصرف وهي شركة مباشر، وقد تم الإفصاح بالكامل عن تلك الإجراءات من خلال السوق والمخاطبة المباشرة مع العملاء المعنيين والنشر في الجرائد المحلية.

واستكمالاً لذلك فقد تم الإعلان عن تعيين أحد مكاتب الاستشارات القانونية والمحاماة، كمصفي لشركة طيب للأوراق المالية وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ 27 مايو ٢٠١٤، ويتم حالياً اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال التصفية النهائية.

٢. إلغاء ترخيص لوساطة في الأوراق والأدوات المالية

نتيجة التوقف عن تقديم خدمات الوساطة في سوق BFX، وخدمات التسوية والتفاصيل في غرفة المقاصة BCDC، وبناءً على طلب الشركة، فقد أصدر المصرف القرار رقم ١٦ بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١٤، بشأن إلغاء الترخيص الممنوح لشركة غرانز للسلع ش.م.ب. (م)، وتم نشر ذلك في الجرائد المحلية.

٣. الإخطار عن عدم الالتزام بتسليم التقرير الشهري لملكية الأسهم في الشركة المدرجة

تطبيقاً للتعميم رقم CMS/L018/2007 حول توفير التقرير الشهري بشأن الإفصاح عن نسب التملك من قبل المساهمين الذين يمتلكون ٥٪ فأكثر في أسهم الشركات المدرجة خلال ٥ أيام عمل من نهاية الشهر، فقد تم إخطار الشركات التالية لعدم التزامها بتسليم التقرير خلال الفترة المطلوبة وهي: شركة البحرين لمواقف السيارات، شركة البحرين للترفيه العائلي، بنك طيب، شركة أنوفست وشركة البحرين لتصليح السفن والهندسة.

٤. الإخطار عن عدم الالتزام بمعايير الشفافية والإفصاح

أ. تطبيقاً للتعميم رقم CMS/L256/09 بشأن نشر البيانات المالية بشكل مقارن لإجمالي الفترة المعنية ولكل فصل على حدة من خلال الأخبار الصحفية للشركات، فقد أرسلت الإدارة رسائل تنويه لكل من شركة استيراد، وشركة أنوفست، وشركة بي. أم. أي، وشركة البحرين لمطاحن الدقيق فيما يخص البيانات المالية المرحلية للربع الأول ومجموعة ترافكو والشركة الأهلية للتأمين فيما يخص البيانات المالية المرحلية للربع

الثالث، بعدم الالتزام بأنظمة ومعايير الإفصاح ونشر البيانات المالية المرحلية المقارنة للشركات المدرجة، وعلى ضرورة إعادة إصدار ونشر الخبر الصحفي ليشمل نتائج أعمال الربع المعني للسنة مقارنة مع نتائج أعمال الربع المعني للسنة المالية السابقة.

ب. تطبيقاً للمادة (٣٤) من معايير الإفصاح والنشر بشأن نشر البيانات المالية المعدة بموجب المعايير الدولية (IAS) فقد أخطرت الإدارة شركة مواقف السيارات بعدم الالتزام بمتطلبات المصرف المتعلقة بمعايير الإفصاح بشأن إعداد وعرض البيانات المالية بموجب المعايير الدولية، وذلك فيما يخص عرض الأسهم المستردة من حقوق المساهمين في الميزانية العمومية للشركة، وطلب التصحيح.

ت. استناداً للمادة (٥٦) من معايير الإفصاح الصادرة عن المصرف، أخطرت الإدارة بيت التمويل الخليجي بعدم الالتزام بالإفصاح بالشكل المطلوب عن بيع حصته في نادي فريق (Leeds United Football Club)، وطالبت بضرورة الإفصاح المتكامل عن ذلك.

ث. تطبيقاً للمادة (٢,١٥,٦) من الفصل الخاص بحظر حالات التلاعب في السوق من المجلد السادس، بشأن توفير تقرير المراجعة السنوية لبيانات سجل المطلعين والأشخاص الرئيسيين تم إصدار رسالة إخطار بعدم الالتزام بتسليم التقرير السنوي لتعاملات المطلعين والأشخاص الرئيسيين المراجع من قبل المدقق الداخلي للعام ٢٠١٣، في الموعد المحدد بمدة لا يتجاوز ١٠ أيام بعد تاريخ انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة، وذلك لكل من مصرف السلام وشركة الخليج المتحدة الاستثمارية وشركة سينما البحرين وشركة مطاحن البحرين.

ج. أرسلت الإدارة رسالة إخطار للشركة البحرينية للترفيه العائلي بعدم الالتزام بالأنظمة والقوانين المتعلقة بتوزيع الأرباح، وذلك لقيام الشركة بتوزيع أرباح وذلك عن أرباح غير محققة فعلياً، وطلب التصحيح.

٥. إخطار بالتنبيه عن عدم الالتزام بالمتطلبات

أ. تم تنبيه الشركة الأهلية للتأمين بحق المصرف في فرض عقوبات تأديبية وإدارية بما في ذلك تعليق التداول، في حال تكرار الشركة لعدم الالتزام بنشر البيانات المالية بشكل مقارن لإجمالي الفترة المعنية ولكل فصل على حدة.

ب. تم تنبئة ضابط الالتزام لبيت التمويل الخليجي، وذلك نتيجة عدم التزام هذا المصرف بوجوب نشر بياناته في بورصة البحرين، حيث تم نشرها في سوق آخر مدرج لديه. كما احتفظ المصرف بحقه في إعادة النظر في أهلية ضابط الالتزام في هذا المصرف في حال تكرار حالات عدم الالتزام بمعايير ومتطلبات الإفصاح والنشر.

ت. تم تنبيه شركة دلمون للدواجن، وذلك نتيجة قيام الشركة بالتعامل في أسهمها المستردة قبل الحصول على تجديد موافقة المصرف حسب متطلبات الفصل الخاص بالاستحواذ والاستملاك (TMA.1.16) والتعميم الصادر عن المصرف رقم CMS/L101/2010 بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٠، التي تنص على تحديد مدة سريان موافقة المصرف بهذا الشأن وهي (٩٠) يوماً من تاريخ إصدار الموافقة.

٦. الوقف المؤقت للتداول

أ. أصدرت الإدارة قرار بتعليق التداول على أسهم كل من شركة مواقف السيارات والشركة البحرينية للترفيه العائلي بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٤، نتيجة نشر جدول أعمال الجمعية العامة للمساهمين تتضمن بيانات مالية متعلقة بتخصيص الأرباح السنوية بما لا يتفق مع طبيعة الوضع المالي للشركة ومتطلبات المصرف بهذا الشأن، وعدم الحصول على موافقة المصرف المسبقة على ذلك طبقاً للمادة (٣٩) من معايير الإفصاح والنشر. وتم إعادة التداول على أسهم شركة مواقف السيارات بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٤، وعلى أسهم الشركة البحرينية للترفيه العائلي بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٤، بعد إعادة إصدار ونشر الدعوة وجدول أعمال الجمعية العامة العادية لكل شركة.

ب. أصدرت الإدارة قرار بتعليق التداول على أسهم بنك إثمار بتاريخ ١٤ اغسطس ٢٠١٤، وذلك نتيجة عدم التزام البنك بنشر البيانات المرحلية المراجعة للربع الثاني من السنة المالية ٢٠١٤ خلال ٤٥ يوم من نهاية الربع الثاني، تطبيقاً للقرار رقم (٤٩) من سنة ٢٠٠٧، الصادر عن محافظ مصرف البحرين المركزي المتعلق بالإفصاح ونشر البيانات المالية السنوية والفصلية. وقد تم إعادة التداول بتاريخ ١٧ اغسطس ٢٠١٤، بعد نشر البيانات المرحلية الفصلية للبنك.

ت. أصدرت الإدارة قرار بتعليق التداول على أسهم شركة البحرين لمطاحن الدقيق بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٤، وذلك نتيجة عدم التزام الشركة بمتطلبات القرار ٢٠٠٧/٤٩ والقيام بالإفصاح عن أداء الشركة قبل اعتماد البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة. وقد تم إعادة التداول بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠١٤، بعد اجتماع مجلس الإدارة ونشر البيانات الفصلية للشركة.

٧. إلغاء الإدراج:

أصدرت إدارة مراقبة الأسواق المالية الموافقة على إلغاء الإدراج في بورصة البحرين لكل من:

- الشركة الدولية للاستثمار ش.م.ك (مقفلة) نظراً لعدم الالتزام بمتطلبات الإدراج لبورصة البحرين وذلك في ١٠ مارس ٢٠١٤.
- صندوق (First Arabian Equity 2000) نظراً لتصفية الصندوق وذلك في ١٥ مارس ٢٠١٤.
- صكوك الإجارة الحكومية (الإصدار العاشر) نظراً لانتهاء الاستحقاق وذلك في ٢١ يوليو ٢٠١٤.
- صكوك الهلال لشركة التمويل الدولية نظراً لانتهاء الاستحقاق وذلك في ١١ نوفمبر ٢٠١٤.
- الشركة المتحدة للتمويل ش.م.ع.ع بناءً على قرار مجلس إدارة الشركة وذلك في ٧ ديسمبر ٢٠١٤.

٨. العمل الخليجي المشترك:

- شارك المصرف خلال عام ٢٠١٤، في اجتماعات فرق العمل المشكلة لاستكمال صياغة وإقرار القواعد الموحدة لتكامل الأسواق المالية في دول المجلس، وذلك بواقع اجتماعين (الثالث والرابع عشر) لفريق عمل الإدراج والإفصاح والحوكمة، أربع اجتماعات (الخامس والسادس والسابع والثامن عشر) لفريق عمل الإصدارات الأولية والاككتابات بالأسواق المالية، واجتماعين (التاسع والعاشر) لفريق عمل الإشراف والرقابة على الأسواق المالية.
- شارك المصرف في اجتماعين (العاشر والحادي عشر) للجنة رؤساء هيئات الأوراق المالية (أو من يعادلهم) بدول المجلس.
- شارك المصرف بوفد برئاسة سعادة المحافظ في الاجتماع الخامس للجنة الوزارية لرؤساء مجالس الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس، وذلك بدولة الكويت بتاريخ ١٦ أكتوبر ٢٠١٤.

- قرر المجلس الأعلى في دورته (٣٥) والتي عقدت بدولة قطر، يوم ٩ ديسمبر ٢٠١٤ الآتي:

"استمرار العمل بصفة استرشادية لكافة القواعد والمبادئ الموحدة لتكامل الأسواق المالية بدول المجلس والتي سبق وإن اعتمدها المجلس الأعلى وذلك لحين الانتهاء من إعداد منظومة القواعد الموحدة لتكامل الأسواق المالية بدول المجلس بشكل كامل، والتأكد من موائمتها وتوافقها مع بعضها البعض".

وتتضمن القواعد الموحدة المتعلقة بتكامل الأسواق المالية بدول المجلس المشار إليه أعلاه كل من:

- أ. القواعد الموحدة لطرح الأسهم في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- ب. القواعد الموحدة لإصدار وطرح السندات والصكوك في الأسواق المالية بدول المجلس.
- ت. القواعد الموحدة لإصدار وطرح وحدات الصناديق الاستثمارية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.
- ث. القواعد الموحدة لإدراج الأوراق المالية (الأسهم السندات والصكوك، وحدات صناديق الاستثمار) في الأسواق المالية.
- ج. قواعد الإفصاح الموحدة للأوراق المالية المدرجة في الأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- ح. القواعد الموحدة للإشراف والرقابة على التداول في الأسواق المالية بدول المجلس.
- خ. المبادئ الاسترشادية الموحدة لحوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إدارة مراقبة المؤسسات المالية

تشمل مهام إدارة مراقبة المؤسسات المالية مراقبة المؤسسات المالية غير المصرفية، وهي شركات الاستثمار فئة ١ وفئة ٢ وفئة ٣ وشركات الصرافة ومقدمي خدمات العهد ومقدمي الخدمات المساندة للقطاع المالي والمكاتب التمثيلية للشركات الاستثمارية بالإضافة إلى مقدمي الخدمات الإدارية والتسجيل.

وتحرص الإدارة من خلال مسؤولياتها الرقابية على إلزام الشركات المرخصة الخاضعة لرقابتها بتطبيق متطلبات قانون مصرف البحرين المركزي بالإضافة إلى الأنظمة المتعلقة بالمؤسسات المالية غير المصرفية من خلال الدليل الإرشادي الرابع والدليل الإرشادي الخامس. بالإضافة إلى ذلك تعنى الإدارة بترخيص وتسجيل الصناديق الاستثمارية المنشأة محلياً والمنشأة خارج المملكة. حيث تتم عملية مراقبة الصناديق تبعاً للقوانين المدرجة في الفصل السابع من الدليل الإرشادي والمتعلق بصناديق الاستثمار الجماعي.

خلال عام ٢٠١٤ واصلت إدارة مراقبة المؤسسات المالية نهجها المتبع في مراقبة الشركات عبر استخدامها مختلف الأدوات الرقابية، كالتقارير التحليلية والتفصيلية للشركات وعقد الاجتماعات مع مديري الشركات المرخص لها وطلب المعلومات من القطاع والتنسيق الداخلي مع إدارات المصرف، بالإضافة إلى المراقبة المستمرة لوضع الشركات عن طريق التواصل المستمر وتبادل المراسلات.

وبالاستناد إلى دورها الرقابي على قطاع الصناديق الاستثمارية الجماعية، دأبت الإدارة على استخدام أدواتها الرقابية والتنظيمية لمراقبة قطاع الصناديق الاستثمارية وضمان امتثال تلك الصناديق للوائح والتوجيهات المدرجة ضمن الدليل الإرشادي السابع والمتعلق بالصناديق الاستثمارية الجماعية، بالإضافة إلى القوانين التنظيمية الأخرى ذات الصلة.

ومن منطلق التطورات المستمرة في المراكز المالية المحلية والإقليمية والدولية، وتماشياً مع سياسة مصرف البحرين المركزي وحرصه على تعزيز قوانينه الحالية توكباً مع الأسواق المالية، فقد دأبت إدارة مراقبة المؤسسات المالية على حصر المجالات التي تتطلب التطوير وذلك ليعكس ما يتطلبه القطاع وتماشياً مع التطورات العالمية.

بناءً على ذلك، تحدد الإدارة المجالات التي بحاجة للتطوير وتقوم بوضع أهداف سنوية للعمل بها وتنفيذها.

تم خلال العام ٢٠١٤ طرح عدد من الأوراق للاستشارة وذلك للحصول على رأي القطاع في الأنظمة المقترحة ليتم إدراجها مع بقية الأنظمة. وقد اشتملت هذه الأوراق على الآتي:

- في ١٦ مارس ٢٠١٤، تم طرح ورقة استشارية لجميع الشركات الاستثمارية بخصوص قانون التوريق المقترح في البحرين والذي يحتوي على مواد شاملة لكل المتطلبات المتعلقة بعمليات التوريق ونشاطات إصدار الأوراق المالية في ومن مملكة البحرين.

- وقد تم طرح ورقة استشارية أخرى في ٢٠ أبريل ٢٠١٤ إلى جميع الشركات الاستثمارية وشركات التدقيق ومكاتب المحاماة وذلك بخصوص التعديلات المقترحة للجزء المتعلق بالجرائم المالية للمصارف والشركات الاستثمارية المرخص لها.
 - وفي ٧ يوليو ٢٠١٤ طرحت آخر الأوراق الاستشارية موجهة إلى جميع المصارف والشركات الاستثمارية فئة ١ و ٢، ومقدمي الخدمات الإدارية، والمسجلين، ومقدمي خدمات العهد المالية، ومديري التأمين، وشركات التدقيق، ومكاتب المحاماة وذلك بشأن القانون المقترح الذي يعنى بشركات الأقسام المحمية.
- يهدف القانون إلى توفير هيكل معترف به ومقبول دولياً والذي من شأنه مساعدة المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بهيكله المنتجات على هيئة أقسام مع مراعاة فصل الأصول والمطلوبات لكل قسم على حدة وتمييزها عن تلك المتعلقة بالأقسام الأخرى.

مراقبة قطاع التأمين

قامت إدارة مراقبة التأمين بإصدار التقرير السنوي لنشاط سوق التأمين لعام ٢٠١٣ وذلك لرفد المهتمين بصناعة التأمين في البحرين بالإحصائيات الخاصة بأداء سوق التأمين لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، وتضمن التقرير النتائج المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين التقليدية وشركات التكافل وإعادة التكافل (حسب فروع التأمين) في مملكة البحرين كما يستعرض التقرير تاريخ ونشأة صناعة التأمين في البحرين في أوائل خمسينيات القرن الماضي. حيث أوضح التقرير زيادة أقساط التأمين الإجمالية في مملكة البحرين إلى ما يقارب ٢٥٨ مليون دينار بحريني، كما بلغت مساهمة التأمين في الناتج المحلي ٢,٠٩٦٪ في عام ٢٠١٣.

قامت إدارة مراقبة التأمين بالمصرف بإخضاع مرخصي التأمين إلى جملة من الخطوات الاحترازية للتأكد من متانة واستقرار الوضع المالي لصناعة التأمين وهي:

- طلب المصرف من شركات التأمين المحلية بتزويده بالبيانات المالية والاجتماع مع المصرف بحضور المدقق الخارجي للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها.
- تقوم الإدارة باستلام تقارير شهرية من هذه الشركات حول وضع استثماراتها.
- واصلت الإدارة القيام بالترتيبات القانونية اللازمة لتحويل كافة الأعمال التأمينية لشركات التأمين المرخصة من المصرف والعاملة في المملكة العربية السعودية إلى الشركات المؤسسة

حديثاً وذلك في أعقاب صدور قانون التأمين في المملكة العربية السعودية. حيث تم تحويل أعمال هذه الشركات بحسب نص المادة (٦٦) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦، وقد تم الانتهاء من إعلان طلب إجراءات التحويل لشركة واحدة معفاة خلال العام.

- لتشجيع وتعزيز دور المملكة كمركز إقليمي لشركات التكافل وإعادة التكافل العالمية، قام المصرف بتطبيق التعديل المقترح على اللوائح الخاصة بالتأمين التكافلي في مجلد التوجيهات الثالث وذلك بعد التشاور مع شركات التكافل وإعادة التكافل وأعضاء هيئات الرقابة الشرعية للشركات وكافة المهتمين بصناعة التأمين والأطراف ذات الصلة بهدف الحصول على آرائهم ومقترحاتهم حول هذه التعديلات، ومن المؤمل أن يؤدي تطبيق هذه التعديلات إلى نقلة نوعية في تحديد وتقييم الملاءة المالية لتلك الشركات حيث سيزيد من احتمالية قدرة تلك الشركات على توزيع فائض الأرباح على المشاركين في صندوق التكافل والأرباح على مساهمي الشركات، كما ستساعد تلك التعديلات على المحافظة على الشركات القائمة واستقطاب شركات جديدة في مجال التأمين التكافلي وإعادة التكافل في مملكة البحرين.
- تم إصدار قانون صندوق تعويض المتضررين من حوادث المركبات في أكتوبر ٢٠١٤ بعد اعتماده من قبل مجلسي الشورى والنواب وذلك كمبادرة من المصرف لإنشاء صندوق يهدف لتعويض المتضررين في الحالات التي يكون فيها مرتكب الحادث مجهول الهوية أو أن المركبة المتسببة في الحادث غير مؤمنة أو في حال تعثر شركات التأمين في الوفاء بالتزاماتها. حيث قام المصرف بالتعاون مع عدد من ممثلي جمعية التأمين البحرينية والسلطات القانونية في المملكة بإعداد مسودة القانون المقترح لمناقشتها واعتمادها من قبل مجلسي الشورى والنواب.
- واصل المصرف تسجيل العديد من ممثلي شركات التأمين خلال عام ٢٠١٤، حيث بلغ إجمالي ممثلي شركات التأمين حالياً كالتالي:

عدد المسجلين	عدد الشركات	
١٧٤	١٣	المصارف المرخصة
٢٢	٤	الشركات التجارية المتعاقدة مع شركات التأمين
٤٩	-	الأفراد
٢٤٥	١٧	المجموع

إدارة الاستقرار المالي

واصلت إدارة الاستقرار المالي في عام ٢٠١٤ إجراء الرقابة الاحترافية للنظام المالي ككل لتحديد المجالات ذات المخاوف المحتملة وإجراء البحوث والتحليلات بشأن القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي كما واصلت الإدارة أداء المهام الأساسية التالية:

- إصدار مطبوعات مختلفة مثل تقارير الاستقرار المالي النصف سنوية، تقرير مؤشرات السلامة المالية النصف سنوي، التقرير الاقتصادي السنوي، تقرير ميزان المدفوعات السنوي، تقرير التطورات النقدية والمالية الفصلي، تقرير الإنذار المبكر النصف سنوي، وتقرير الإجهاد للقطاع المصرفي النصف سنوي. بالإضافة إلى المنشورات الدورية الأخرى التي ترصد التطورات المحلية والدولية.
- إجراء بحوث عامة بشأن القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي في البحرين وتقديم عدد من العروض التوضيحية بخصوص تطورات الاستقرار المالي للإدارة العليا بالمصرف.
- جمع وتصنيف ونشر المعلومات الإحصائية والبيانات المالية التي يتم إصدارها من خلال النشرة الإحصائية الشهرية ونشرة المؤشرات الاقتصادية.
- إجراء الدراسات الاستقصائية السنوية مثل مسح القوى العاملة في القطاع المالي، مسح الاستثمار في الحوافز المالية، والمسح الجغرافي للمصارف الدولية بالتعاون مع بنك التسويات الدولية (BIS).
- التنسيق مع المؤسسات والوكالات الدولية والتفاعل مع جميع الكيانات ذات الأهمية بالنسبة للمصرف.

ركزت إدارة الاستقرار المالي على تطوير إصداراتها وبياناتها الإحصائية وذلك في عام ٢٠١٤. حيث ركزت الإدارة على جعل التقارير (مثل تقرير الاستقرار المالي وتقرير مؤشر سلامة الأوضاع المالية) أكثر تحليلية، وضمان الوضوح والاتساق، وتعزيز عمليات التقييم الشاملة، والتأكد من شموليتها وتغطيتها للقضايا الراهنة المتعلقة بالاستقرار المالي. كما عملت إدارة الاستقرار المالي على تحسين جودة البيانات الإحصائية لضمان توفير البيانات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وشركات الأعمال الاستثمارية، والمؤسسات المالية الإسلامية.

أجرى مصرف البحرين المركزي تمرين اختبار الإجهاد على مستوى المصارف المحليه ذات الأهميه النظامية (D-SIBs). ومن أجل تطوير استراتيجيه تمرين اختبار الإجهاد بدأت إدارة الاستقرار المالي في تطوير نماذج أخرى لاختبارات الإجهاد وذلك من أجل تقييم المخاطر الأخرى وإشراك المصارف في مثل هذه الاختبارات في المستقبل.

وساهمت الإدارة في تفعيل نظام التزويد الإلكتروني للبيانات والعوائد الاحصائيه (ESRAD) وعملت جنباً إلى جنب مع إدارات المصرف الأخرى خلال سير العمل في تطبيق النظام. وعملت الإدارة على اختبار البيانات الإحصائيه وتوفير المعلومات والتدريب على النظام الجديد وتقديم البيانات الدوريه على الإنترنت.



٤. تطورات وأنشطة أخرى لدى مصرف البحرين المركزي

التراخيص الجديدة

نظام المدفوعات (SSS & RTGS)

المقاصة

شبكة الصرف الآلي (البنفت)

إصدار النقد

البرامج التدريبية

مشاريع تقنية المعلومات

وحدة الاتصال الخارجي

الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي

التراخيص الجديدة

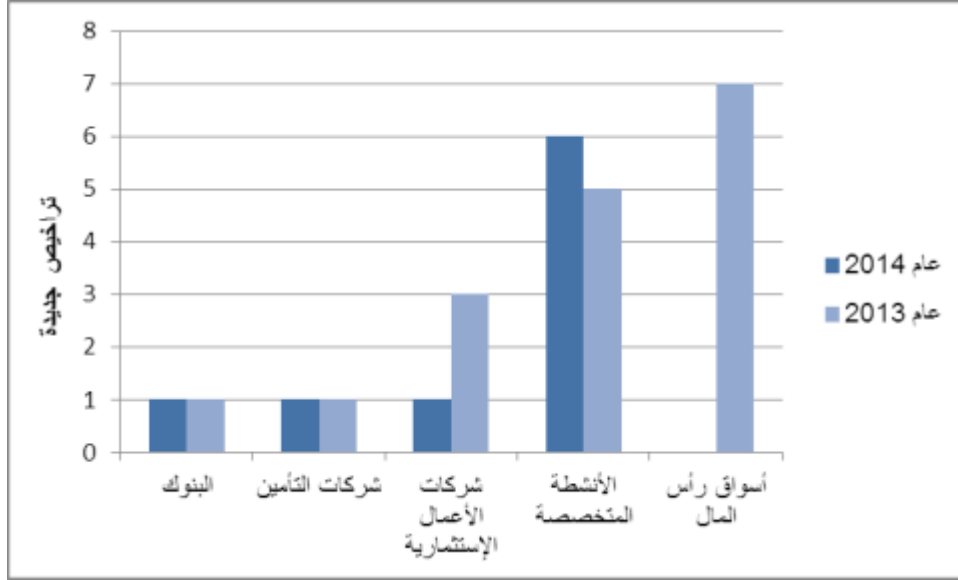
قام مصرف البحرين المركزي في عام ٢٠١٤ بالموافقة على منح تسعة تراخيص جديدة لمزاولة مختلف الأنشطة المالية، مقابل الموافقة على منح سبعة عشر رخصة جديدة في عام ٢٠١٣. حيث بلغ العدد الإجمالي لعدد الرخص الممنوحة لمزاولة الخدمات المالية ٤٠٤ رخصة وذلك حتى شهر ديسمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ ٤١٥ رخصة في عام ٢٠١٣.

هذا وقد تنوعت التراخيص الممنوحة، والصادرة لمختلف القطاعات المالية، كما هو مبين في القائمة أدناه:

١. بنك القاهرة عمان – مصرف قطاع جملة (فرع)
٢. السيد صاقب جميل – خبير أكتواري
٣. شركة الأسواق المتحدة ش.م.ب (م) - شركة أعمال استثمارية - الفئة ٢
٤. شركة الصرافة الحديثة ش.م.ب (م) - شركة صرافة
٥. شركة بيمنت انترناشونال انتربريز ش.م.ب (م) - شركة مساندة للقطاع المالي (إصدار ومعالجة البطاقات)
٦. شركة سداد لنظام الدفع الإلكتروني - شركة مساندة للقطاع المالي (مقدمي خدمات الدفع)
٧. إن أي سي بيمنتس ش.م.ب (م) - شركة مساندة للقطاع المالي (إصدار ومعالجة البطاقات)
٨. شركة أي سيس لخدمات الدفع الذكية ذ.م.م - شركة مساندة للقطاع المالي (مقدمي خدمات الدفع)
٩. شركة إس تو إم ترانزاكشن جي سي سي ش.م.ب (م) - شركة مساندة للقطاع المالي (إصدار ومعالجة البطاقات)

وقد تصدر قطاع الأنشطة المتخصصة على عدد التراخيص الصادرة في عام ٢٠١٤، وذلك كما هو مبين في الرسم البياني:

جدول ١: الزيادة في التراخيص الجديدة بحسب القطاع



نظام المدفوعات (SSS & RTGS)

بلغ مجموع التحويلات المصرفية عن طريق نظام الدفع الآني (RTGS) خلال عام ٢٠١٤ ٥٨٩,٧٣٨ عملية بمبلغ ٥٦,٤ بليون دينار بحريني موزعة على النحو التالي:

- بلغ عدد التحويلات المصرفية بين المصارف التجارية من خلال النظام المذكور أعلاه ١٠٣,٤٦١ عملية تحويل بمبلغ ٤٧,٤ بليون دينار بحريني وذلك خلال عام ٢٠١٤.
- كما بلغ عدد تحويلات الزبائن من خلال هذا النظام أيضاً ٤,٨٦٧,٣٣٧ عملية تحويل بمبلغ ٨,٩٦ بليون دينار بحريني وذلك خلال عام ٢٠١٤.
- وبلغ مجموع عدد العمليات المصرفية من خلال نظام تسوية الأوراق المالية (SSS) ١,٤٤٣ عملية تحويل بمبلغ ٧,٠ بليون دينار بحريني خلال عام ٢٠١٤.

المقاصة

بلغ عدد الشيكات المتداولة من خلال شركة بنفـت البحرين لعام ٢٠١٤، ٣,٢٩٨,٧٦٦ شيك بمبلغ ٩,٩ بليون دينار بحريني.

شبكة الصرف الآلي (البنفـت)

يقوم مصرف البحرين المركزي بعمليات التسوية لشبكة الصرف الآلي عن طريق شركة (البنفـت). حيث بلغ عدد عمليات السحب المحلية من خلال نظام شبكة الصرف الآلي (البنفـت) خلال عام ٢٠١٤، ٩,٢٤٣,٧١٧ عملية أي بمعدل يومي بلغ ٢٥,٣٩٥ عملية سحب تقريباً بمبلغ ٩٣٤,١ مليون دينار بحريني أي بمعدل يومي بلغ ٢,٥٦٧ مليون دينار بحريني وذلك خلال عام ٢٠١٤.

إصدار النقد

فيما يلي أهم الإنجازات التي تم تحقيقها في إدارة إصدار النقد خلال عام ٢٠١٤:

- تم إصدار ميدالية تذكارية وعملة نقدية من فئة الـ ١٠٠ فلس بمناسبة مرور ١٠ سنوات على بدء السباق الأول (الفورمولا ١) في مملكة البحرين، الذي أقيم بتاريخ ٤ أبريل ٢٠٠٤، وذلك خلال سباق الفورمولا ١ في عام ٢٠١٤.
- تم وضع أسعار الميداليات والعملات الذهبية والفضية والبرونزية التذكارية الصادرة من مصرف البحرين المركزي والمتوفرة للبيع للجمهور الكريم بصورة يومية على الموقع الإلكتروني للمصرف.
- تعكف الإدارة بالتعاون مع إدارة تقنية المعلومات بالمصرف بوضع نظام آلي لاحتساب رسوم على المبالغ المودعة من قبل مصارف التجزئة العاملة في مملكة البحرين في خزانة مصرف البحرين المركزي وذلك لتنظيم عملية إيداعات المبالغ ورفع مستوى نظافة النقد المتداول ومقابل تقديم خدمة العد والفرز للمبالغ المستلمة من مصارف التجزئة.
- استمرت الإدارة بعملية العد والفرز والإتلاف المباشر للأوراق النقدية غير الصالحة للتداول بواسطة آلات العد والفرز، وربطها المباشر بسجلات الإدارة حيث بلغت كمية الإتلاف خلال عام ٢٠١٤، ٩٥,٧٦٥,٣٨٠/٥٠٠ دينار بحريني لجميع الإصدارات النقدية البحرينية.

- بلغت عمليات السحوبات اليومية لمصارف التجزئة -/٤٨٥,١٢٠,٤٣٦ دينار بحريني خلال عام ٢٠١٤، بينما بلغت عمليات الإيداعات اليومية -/٢٥٠,٥٣٠,٤٠٣ دينار بحريني، وبلغ النقد المتداول -/٦١١,٣٠٢,٦٧٠ دينار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، حيث تمثل المسكوكات المعدنية -/١٧,٥١٨,٠٤٠ دينار والأوراق النقدية -/٥٩٣,٧٨٤,٦٣٠ دينار، وبلغت قيمة الأوراق النقدية الجديدة المتداولة الإصدار الرابع ٥٨٣,٧٦٧,٥٤٩/٥٠٠ دينار، حيث تشكل ٩٨,٣١٣٪ من إجمالي الأوراق النقدية المتداولة بينما بلغت قيمة الأوراق النقدية القديمة المتداولة الإصدار الثالث ١٠,٠١٧,٠٨٠/٥٠٠ دينار أو ما نسبته ١,٦٨٧٪.

البرامج التدريبية

واصل مصرف البحرين المركزي خلال العام ٢٠١٤ تنفيذ سياسته القائمة على تطوير المهارات والقدرات اللازمة لموظفي المصرف والتنمية الشاملة للقطاعين المصرفي والمالي في البحرين.

ولتحقيق هذه السياسة تم ما يلي:

- تنمية مهارات وقدرات موظفي المصرف من خلال الاستفادة من برامج معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية وذلك بتدريب ١٧١ موظفاً في ١٣٢ دورة تدريبية في المجالات الشاملة في الإدارة المالية، الصيرفة الإسلامية، التأمين، الإدارة، ومهارات الحاسب الآلي.
- تعزيز الكفاءات المهنية والتقنية من خلال ابتعاث ١٤٦ موظفين في ٩٥ برامج تدريبية خارجية وورش عمل ومؤتمرات منظمة من قبل المعاهد المتخصصة والمنظمات الدولية والمصارف المركزية الأخرى.
- تعزيز الكفاءات الإدارية والقيادية من خلال إلحاق ١٢ موظفاً في ٦ من ورش العمل والندوات والمؤتمرات المنظمة من قبل معاهد ومتحدثين متخصصين في تنمية المهارات الإدارية.
- إلحاق ٥ موظفين بشهادات مهنية وتخصصية في المحاسبة والمال والمتابعة وتقنية المعلومات.

- منح فرص التدريب العملي لـ ١٥ طالباً جامعياً بهدف تأهيلهم للانخراط في سوق العمل.
- الاستفادة من التعليم الذاتي عن بعد من خلال تزويد ١٤٠ موظفاً وموظفةً ببرنامج تعليم إلكتروني مختص بالمجالات المصرفية والمالية.

مشاريع تقنية المعلومات

خلال عام ٢٠١٤، قامت إدارة تقنية المعلومات بإنجاز عدد من المشاريع ومنها:

ترقية لنظام إدارة الوثائق:

تمت ترقية نظام إدارة الوثائق الحالي لأحدث إصدار لضمان استمرارية الدعم الفني، حيث يوفر الإصدار الجديد العديد من التحسينات المتعلقة بالأداء وإدارة المحتوى.

نظام المعلومات المؤسسية:

نظام المعلومات المؤسسية (IIS) والذي يوفر المعلومات غير المالية لجميع المصارف والمؤسسات المالية المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي، حيث يمكن المؤسسات المالية القدرة على تحديث المعلومات الخاصة بها.

إجراء اختبارات الاختراق على المواقع والبنية التحتية للمصرف:

أجريت اختبارات الاختراق على المواقع والبنية التحتية للمصرف، وعليه تم إصلاح الثغرات من أجل تعزيز وتقوية أمن البنية التحتية لمصرف البحرين المركزي.

ترقية البرامج والتطبيقات الداخلية للمصرف:

تم بنجاح ترقية كل البرامج والتطبيقات الداخلية للمصرف إلى أحدث إصدار من نظام أوراكل. وقد تم ذلك بسبب انتهاء الدعم للإصدار القديم من قبل شركة أوراكل. سيوفر الإصدار الجديد العديد من التحسينات المتعلقة بالأداء والأمن.

ترقية قاعدة البيانات واستبدال أجهزة البنية التحتية:

تماشياً مع استراتيجية المصرف الدائبة لتحديث وتطوير البنية التحتية لأنظمة المصرف، قام المصرف بالانتهاء من مشروع ترقية وتطوير البنية التحتية لأنظمة المصرف من خوادم وقواعد البيانات الخاصة بأنظمة الأوراكل. يهدف المشروع إلى استبدال الخوادم القديمة بأخرى متطورة جديدة ذات كفاءة عالية بحسب المقاييس العالمية، والتي من شأنها تخفيض التكلفة التشغيلية للبنية التحتية وتحسين بيئة عمل البرمجيات في المصرف.

إدارة الخطة الاحترازية:

قام المصرف مؤخراً بتطوير جميع الأنظمة الرئيسية والإجراءات والسياسات المتبعة في الخطة الاحترازية وذلك لمواصلة أنشطة المصرف في الحالات الطارئة والمخاطر الناجمة عن أي خلل غير متوقع على عمليات المصرف وكيفية ضمان سير عمل المصرف في مختلف الظروف التي قد تطرأ في حالة الأزمات وبالإضافة إلى العمل على الاختبار الدوري من الموقع البديل للمصرف.

نظام مراقبة المصارف والمؤسسات المالية (النظام الإلكتروني لتقديم وتحليل التقارير الدورية (ESRAD))

قام المصرف بتنفيذ نظام متكامل وآمن يمكن المصارف والمؤسسات المرخصة من إدخال وتسليم التقارير الدورية إلكترونياً من خلال موقع خاص لشبكة المصرف.

فعند تسليم المؤسسات لبياناتهم المالية، يتمكن موظفي الدوائر الإشرافية المعنية بعرض وتقييم التقارير التحليلية المبنية على البيانات المستلمة، وكما يمكن النظام الإدارة العليا من الاطلاع على التقارير واستعراض الرسوم البيانية لجميع المؤسسات المرخصة بالإضافة للنسب المالية المختلفة لتحديد مدى سلامة المكانة المالية لديهم.

أضف إلى ذلك إمكانية النظام من تنبيه وتحذير مستخدمي النظام المعنيين في المصرف عندما تكون بعض تلك النسب المالية ليست من ضمن النطاق المقرر أو المسموح به.

نظام الوكالة:

تم بنجاح إنشاء نظام "الوكالة" في نظام الخدمات المصرفية، تعتبر "الوكالة" أداة لإدارة السيولة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ويقدمها مصرف البحرين المركزي للمصارف الإسلامية كما هو متبع في أداة الإيداع التي يقدمها مصرف البحرين المركزي لمصارف التجزئة التقليدية.

نظام الحجوزات والتحفظات القائم بين المصرف والمحاكم والمصارف:

تم بنجاح إضافة مصارف قطاع الجملة إلى قائمة المصارف الحالية في نظام الحجوزات والتحفظات ليتضمن جميع المصارف العاملة في البحرين، وذلك لتعميم وتلبية جميع طلبات الحجز والتحفظ التي تعمم من قبل وزارة العدل.

وحدة الاتصال الخارجي**أهداف وحدة الاتصال الخارجي:**

- لزيادة كسب ثقة الصحفيين وتحسين العلاقات بين المصرف والقنوات الإعلامية، تقترح الوحدة أن يتم عقد بعض المقابلات (وجهاً لوجه) مع كبار مسؤولي المصرف والتواصل معهم بكل مستجدات القطاع المصرفي والمالي في البحرين.
- تقوم وحدة الاتصال الخارجي بمتابعة المشاكل المنشورة في الصحف المحلية، والاتصال مع الصحيفة المعنية فوراً للحصول على معلومات عن صاحب الشكوى. وعدم إهمال أية استفسارات واردة إلى المصرف، وتزويد المهتمين والمشاركين في المؤتمرات بالمعلومات المطلوبة.
- بخصوص المؤتمرات فإن وحدة الاتصال الخارجي مستمرة في تطوير المؤتمرات التي تعقدها من خلال إيجاد متحدثين عالميين رفيعي المستوى وطرح محاور هادفة وبناءة وغير مكررة حول القطاع المالي إلى جانب جذب مزيد من المشاركين لذلك فإن الوحدة لهذا العام سوف تستطلع رأي المشاركين من خلال استمارة تقييم سوف توزع عليهم لمعرفة آراءهم واقتراحاتهم.

إضافه إلى ذلك تقوم وحدة الاتصال الخارجي بإعداد التقارير الآتية:

- تقرير يومي يتضمن جميع أخبار المصرف في الصحف المحلية/الإقليمية/العالمية.
- تقرير شهري يتضمن أخبار المصرف في الصحف الإقليمية والعالمية.
- تقرير نصف سنوي عن أعمال الوحدة، وتقرير سنوي عن ما تم إنجازه خلال العام، مع المقالات الصحفية التي تم نشرها عن المصرف خلال العام.
- تقرير شهري عن الشكاوى الصادرة في الصحف المحلية، وتحويلها إلى الجهة المعنية ومتابعتها، والرد عليها في الصحف إذا تطلب الأمر. ويتم من خلال هذا التقرير تسجيل أية شكاوى أو ملاحظة نشرت في الصحف المحلية أو أرسلت بالبريد الإلكتروني وقد وصلت خلال هذه الفترة إلى ١١٠ رسالة بعضها شكاوي على مصارف وبعضها استفسارات أو طلب معلومات - أو ملاحظات ينشرها بعض الأشخاص المهتمين، وإن المصرف يتابعها مع الجهات المعنية.
- لقد أسند مؤخراً لوحدة الاتصال الخارجي مسئولية صفحة "تواصل" المعدة من الحكومة الإلكترونية وعلى أساس ذلك فإن المصرف يتلقى أية شكاوى تخص القطاع المالي والمصرفي مباشرة عن طريق هذه الصفحة الإلكترونية التابعة للحكومة الإلكترونية وتقوم الوحدة بإرسالها إلى الجهة المعنية للتعامل معها ومن ثم إبلاغ صاحب الشكاوى بالرد.

المؤتمرات والفعاليات التي نظمها أو شارك فيها مصرف البحرين المركزي حسب الجدول التالي:

	المؤتمر	التاريخ	المكان
١	4th Regional Conference by ACAMS	٢١-١٩ يناير	فندق الكراون بلازا
٢	10th Annual Middle East Insurance Forum	١١-١٠ فبراير	فندق الخليج
٣	UKTI - Visit of the Lord Mayor of the City of London	١٨-١٧ فبراير	مملكة البحرين
٤	3rd Euromoney Bahrain Conference	٥-٤ مارس	فندق الرتز كارلتون
٥	SWIFT Bahrain Business Forum	٢٤ مارس	فندق الخليج
٦	Insurance Day Gala Dinner	٢٦ مارس	فندق الرتز كارلتون
٧	ABTECH 2014	٩-٨ أبريل	BIEC, Bahrain
٨	UK-Bahrain Summit	٩-٨ أبريل	لندن
٩	AAOIFI Annual Shari'a Conference	١٥-١٤ أبريل	مملكة البحرين
٩	Students from Singapore Visit	٢٧ أبريل	مصرف البحرين المركزي
١٠	University of Dauphine, Paris - Students Visit	٢٨ أبريل	مصرف البحرين المركزي
١١	Union of Arab Banks Seminar	١٣-١١ مايو	مملكة البحرين
١٢	9th Annual World Islamic Funds & Financial Markets Conference	٢٠-١٩ مايو	مملكة البحرين
١٣	Securities & Exchange Commission for MENA Regional Programme on Securities Regulation	٢٥-٢١ سبتمبر	فندق الموفينبيك
١٤	IIF MENA Economic Forum	٣٠ سبتمبر	فندق الرتز كارلتون
١٥	Invest in Bahrain	١٤ أكتوبر	مركز البحرين للمعارض والمؤتمرات
١٦	3rd ME Takaful Summit	١٤-١٣ أكتوبر	فندق الخليج
١٧	IT Conference with BIBF	TBC	مملكة البحرين
١٨	World Bank - Board Level Governance Course	نوفمبر	مملكة البحرين
١٩	Annual AAOIFI World Bank Conference	١٨-١٧ نوفمبر	فندق الخليج
٢٠	IFSB Public Hearing	٣٠ نوفمبر	
٢١	21st World Islamic Banking Conference	٣-١ ديسمبر	فندق الخليج

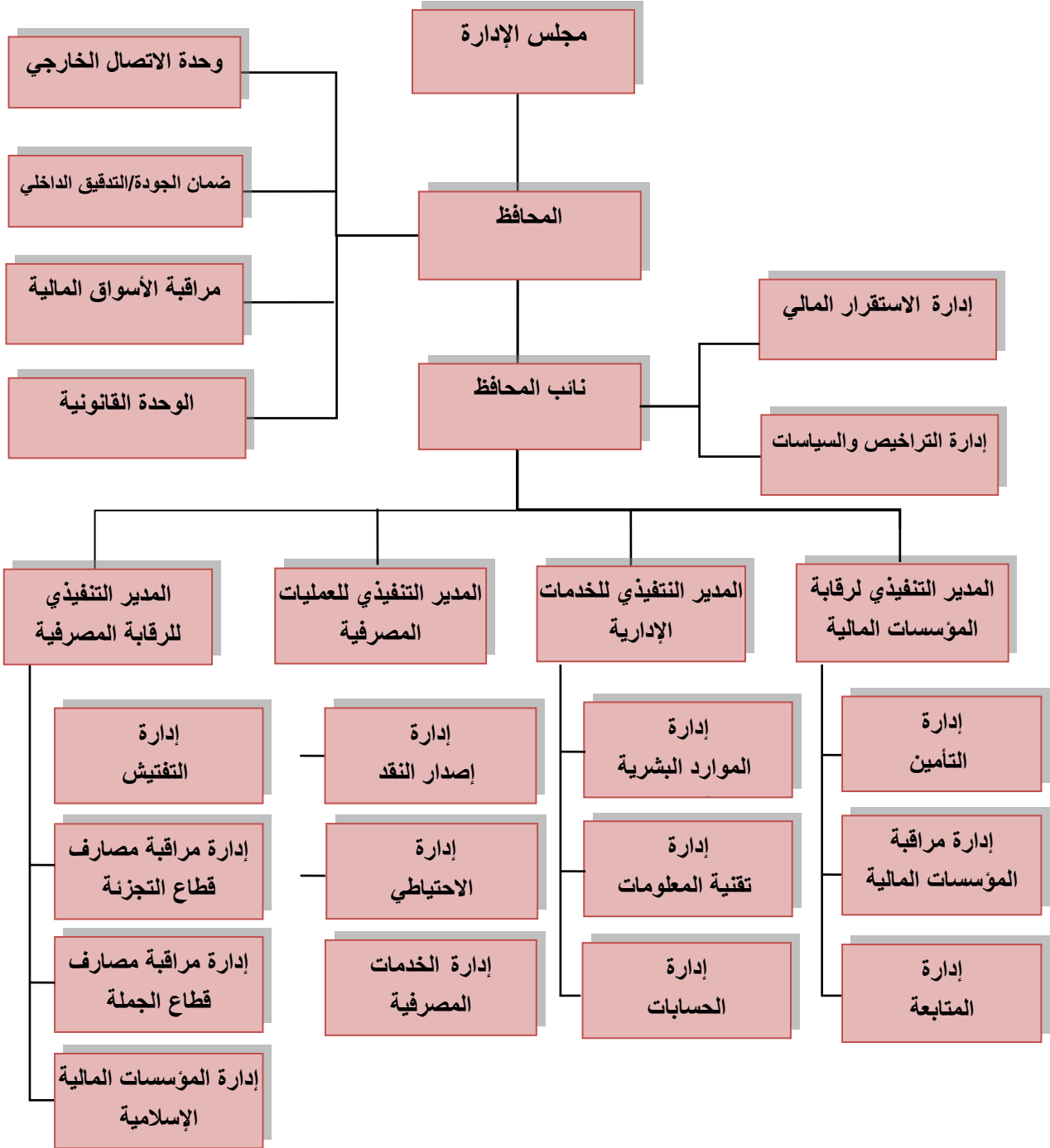
عدد الأخبار الصحفية التي أصدرها المصرف

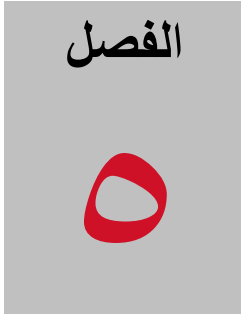
<ul style="list-style-type: none"> نشرت في الصحف المحلية والإقليمية وبعضها العالمية، كما تم نشرها على موقع مصرف البحرين المركزي نشرت بالصحف المحلية، وفي موقع مصرف البحرين المركزي باللغتين العربية والإنجليزية 	٣٣ خبر صحفي عن فعاليات وإنجازات المصرف	١١٥ خبر صحفي
	٨٢ خبر صحفي عن السندات والصكوك	

المقابلات الصحفية

أسم المسنول	الجهة الإعلامية	التاريخ
سعادة المحافظ	الشرق الأوسط	١٩ يناير ٢٠١٤
	جريدة الوسط أخبار الخليج جريدة البلاد جريدة الوطن	مايو ٢٢ مايو ٢٤ يونيو ٢٦ يونيو
	French Economic Counselor Head of the French Economic Services for Middle East	٣٠ أكتوبر
	سي إن إن	٩ نوفمبر
السيد خالد حمد	سي إن بي سي العربية	٢٥ فبراير
	China Business Journal Economic Daily Global Entrepreneur Sina.com	٢٥ مايو
	India Journalists	١٦ سبتمبر
	أكسفورد بزنز قروب	٦ نوفمبر
السيد عبدالرحمن محمد الباكر	سي إن إن أخبار الخليج، الإمارات MENA insurance Reinsurance Magazine (UK) Mena Insurance Review (UK) Versicherung wirtschaft (Germany) EURO/EURO am Sonntage (Germany) سي إن بي سي العربية	١٩ فبراير على هامش من مؤتمر ملتقى التكافل للشرق الأوسط
	سي إن بي سي موراكو راديو	١٩ مايو على هامش من مؤتمر MIFFCMC
		١٩ مايو على هامش من مؤتمر MIFFCMC
	مونتكارلو	19 مايو
	Saudi Daily newspaper	١٨ سبتمبر
	تلفزيون البحرين وبعض الصحف المحلية	١٣ أكتوبر على هامش مؤتمر التكافل للشرق الأوسط

الهيكل التنظيمي لمصرف البحرين المركزي





٥. البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تقرير مدققي الحسابات إلى مجلس الإدارة

الميزانية العمومية

حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

تقرير مدققي الحسابات
إلى
مجلس الإدارة
مصرف البحرين المركزي
المنامة - مملكة البحرين

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لمصرف البحرين المركزي ("المصرف المركزي") والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، وحساب الأرباح والخسائر والتخصيصات للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إدارة المصرف المركزي مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للأسس المحاسبية الموضحة في إيضاح رقم (٢)، والقانون رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

مسئولية المدققين

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بأخلاقيات المهنة، وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة من خلو البيانات المالية من أية معلومات جوهرية خاطئة.

تشمل أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقديراتنا، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود معلومات جوهرية خاطئة في البيانات المالية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلي للمصرف المركزي. كما يشمل التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية.

إننا نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، في كل الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمصرف المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، وأداءه المالي للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً للسياسات المحاسبية الموضحة في إيضاح رقم (٢) من البيانات المالية، والقانون رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦.

كي بي ام جي فخر
رقم ترخيص الشرك ٨٣
٦ يونيو ٢٠١٥

الميزانية العمومية

(معروضة بآلاف الدنانير البحرينية)

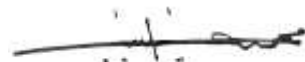
كما في ٣١ ديسمبر

٢٠١٣	٢٠١٤	إيضاح	الموجودات
٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	٣	ذهب
٢,٣٣٥,٦٩١	٢,٢٥٩,٦٩٨	٤	احتياطيات أجنبية
-	٤٠٥,٨٣٤	٥	مبالغ مستحقة من وزارة المالية
٥١,٦٦١	٢٧,٣٧٩	٦	نقد ومستحقات من بنوك محلية وسندات خزينة
١٣,٠٥١	١٢,٢٥٩	٧	موجودات أخرى
٢,٤٠٢,٩٠٣	٢,٧٠٧,٦٧٠		إجمالي الموجودات
٥٧٧,٩٦٠	٦١٠,٥٦١	٣	عملات ورقية ومعنوية متداولة
١,٢٦٤,٠٨٩	١,٥٤٣,٦٥٠		ودائع بالدينار البحريني
٩٨,٢٢٤	٩٤,٢٢٦		ودائع أخرى
٥٤٥	٤٢٩		مبالغ مستحقة لمصارف مركزية أخرى
٥,٩٤٠	-	٥	مبالغ مستحقة لوزارة المالية
٧,٠٠٠	٢,٥٠٠		أرباح مستحقة لحكومة مملكة البحرين
٦,٢٢٤	٦,٢١٤		مخصص العملة المسحوبة
٨,١١٠	٧,٧٧٨	٨	مطلوبات أخرى
١,٩٦٨,٠٩٢	٢,٢٦٥,٣٥٨		إجمالي المطلوبات
٢,٠٠,٠٠٠	٢,٠٠,٠٠٠	٩	أرصدة رأس المال
٢,٠٠,٧١٦	٢,٠٣,٢١٦	١٠	رأس المال
١٧,٩٤٧	٢٣,٧٧٠	١١	احتياطي عام
١٦,١٤٨	١٥,٣٢٦	١٢	احتياطي طوارئ
٤٣٤,٨١١	٤٤٢,٣١٢		احتياطي إعادة تقييم
٢,٤٠٢,٩٠٣	٢,٧٠٧,٦٧٠		إجمالي أرصدة رأس المال
			إجمالي المطلوبات وأرصدة رأس المال

اعتمدت البيانات المالية التي تحتوي على الصفحات من ٢ إلى ١٠ من قبل مجلس الإدارة في ٦ يونيو ٢٠١٥، ووقعها بالنيابة عن المجلس:



المحافظ



رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الإيضاحات المنشورة على الصفحات من ٤ إلى ١٠ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

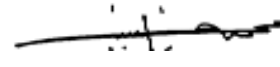
حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
(معروضة بآلاف الدنانير البحرينية)

٢٠١٣	٢٠١٤	إيضاح
١٦,١٧٢	١٦,٠٤٩	
(٤,٩٦٣)	(٤,٦٣٤)	
١١,٢٠٩	١١,٤١٥	
٥,٣٨٠	٥,٢٧٧	
٦,٢٥٢	٧,٥٧٩	
٢,٣٨٦	٤,٦٢٩	
١,٤٤١	١,٣٢٣	
٢٦,٦٦٨	٣٠,٢٢٣	
(١١,٧٠٦)	(١٢,١٥٤)	
(٥,٣٧٤)	(٤,٣١٢)	
(١,١١٨)	(١,٢١١)	
(٥٦٠)	(١,٧٢٣)	
(١٨,٧٥٨)	(١٩,٤٠٠)	
٧,٩١٠	١٠,٨٢٣	
-	-	٤
٧,٩١٠	١٠,٨٢٣	
(٢,٩١٠)	(٥,٨٢٣)	١١
(٢,٥٠٠)	(٢,٥٠٠)	١٠
٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	

اعتمدت البيانات المالية التي تحتوي على الصفحات من ٢ إلى ١٠ من قبل مجلس الإدارة في ٦ يونيو ٢٠١٥، ووقعها بالنيابة عن المجلس:



المحافظ



رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الإيضاحات المنشورة على الصفحات من ٤ إلى ١٠ جزءاً لا يتجزأ من البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (معروضة بآلاف الدنانير البحرينية)

١. النشاط

مصرف البحرين المركزي "المصرف المركزي" هو هيئة بحرينية عامة تأسست بموجب قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠٠٦. ويزاول المصرف أنشطته بموجب قانون رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦ الصادر عن صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين.

المصرف المركزي مسئول عن الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في مملكة البحرين.

يقوم المصرف المركزي بتطبيق السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف الأجنبي، وإدارة الاحتياطيات الحكومية وإصدار سندات الدين، وإصدار العملة الوطنية والإشراف على نظم الدولة للمدفوعات والساداد. كما أن المصرف هو الجهة التنظيمية الوحيدة للقطاع المالي في البحرين، ويغطي جميع الأنشطة المصرفية، وأنشطة التأمين، وأعمال الاستثمار، وأنشطة أسواق المال. لا يملك مصرف البحرين المركزي أي فروع أو عمليات خارج البحرين.

العنوان المسجل لمصرف البحرين المركزي هو مبنى مصرف البحرين المركزي بالمنطقة الدبلوماسية، ص.ب ٢٧، مملكة البحرين.

تتكون البيانات المالية لمصرف البحرين المركزي من الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، وحساب الأرباح والخسائر والتخصيصات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

٢. السياسات المحاسبية الهامة

أعدت البيانات المالية وفقاً لمتطلبات قانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٦ باستخدام السياسات المحاسبية الهامة التالية. تم تطبيق السياسات المحاسبية المعروضة أدناه على نحو ثابت لكل الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية، عدا المشار إليه.

٢/١ الأساس المحاسبي

أعدت البيانات المالية وفق مبدأ التكلفة التاريخية، وعلى أساس مبدأ الاستحقاق.

٢/٢ الذهب

يحتسب الذهب بالتكلفة.

٣/٢ الاحتياطيات الأجنبية

تتكون الاحتياطيات الأجنبية من ودائع واستثمارات بعملات أجنبية. تظهر جميع الاستثمارات والودائع بالتكلفة، مطروحاً منها مخصص انخفاض القيمة.

بالنسبة لمحفظه استثمارات المصرف المركزي، يتم إطفاء علاوات أو خصومات الشراء بطريقة القسط الثابت على الفترة المتبقية للاستثمار، وتدرج ضمن إيرادات الفوائد في حساب الربح والخسارة والتخصيصات.

يتم احتساب مشتريات ومبيعات الموجودات المالية بتاريخ السداد، أي بتاريخ سداد المعاملة.

٤/٢ النقد، والمبالغ المستحقة من البنوك البحرينية وسندات الخزينة

تتكون هذه الأرصدة من نقد في الصندوق، ودائع بالدينار البحريني لدى البنوك، وسندات خزينة قصيرة الأجل وعالية السيولة تستحق خلال ٩٠ يوماً أو أقل.

٥/٢ المعدات

جميع المعدات التي يستخدمها مصرف البحرين المركزي تظهر بالتكلفة التاريخية، مطروحاً منها الاستهلاك. تشمل التكلفة التاريخية المصروفات التي يمكن نسبتها مباشرة لشراء المعدات.

يتم تحديد الأرباح والخسائر عند البيع عن طريق مقارنة العوائد مع القيمة الدفترية، وتدرج في حساب الربح والخسارة والتخصيصات.

٦/٢ عملات ورقية ومعنوية متداولة

العملات الورقية والمعنوية المتداولة تظهر صافي من العملات الورقية والمعنوية بالدينار البحريني التي يحتفظ بها المصرف المركزي كمخزون.

٧/٢ العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة.

يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية على أساس القيمة الاسمية الرسمية للدينار البحريني بالنسبة للدولار الأمريكي، وأسعار صرف العملات الأخرى عند إغلاق السوق.

وفقاً للمادة رقم ٢٢ (أ) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، فإن جميع الأرباح / (الخسائر) الناتجة من إعادة تقييم موجودات أو مطلوبات مصرف البحرين المركزي المقيمة بالعملات الأجنبية نتيجة لأي تغير في سعر معادلة الدينار البحريني، أو سعر الصرف لموجودات مصرف البحرين المركزي لهذه العملات يجب تسجيلها في حساب خاص تحت مسمى "احتياطي إعادة التقييم".

عند بيع الموجودات المقيمة بالعملات الأجنبية، يتم احتساب الربح أو الخسارة على عنصر صرف العملة الأجنبية للأصل المباع في حساب الربح والخسارة والتخصيصات.

يتم إعادة تقييم العقود الآجلة بالنسبة للحركة في أسعار صرف العملات الأجنبية على أساس شهري. تحتسب الأرباح والخسائر الشهرية في احتياطي إعادة التقييم للعقود الآجلة غير المسددة. يتم عكس هذه الأرباح والخسائر في الشهر التالي. تحتسب الأرباح والخسائر الناتجة من سداد العقود الآجلة عن طريق مقارنة أسعار صرف العملات الأجنبية بتاريخ الشراء مع أسعار صرف العملات الأجنبية بتاريخ السداد، ويتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة في احتياطي إعادة التقييم.

٨/٢ مخصص انخفاض القيمة

يقوم المصرف المركزي بتاريخ كل ميزانية عمومية بتحديد ما إذا كان هناك دلائل موضوعية على الانخفاض في قيمة أحد الاستثمارات. يتم فحص الاستثمارات في السندات لانخفاض القيمة على أساس المحفظة. العناصر التي تؤخذ بالاعتبار عند تحديد الدلائل الموضوعية على انخفاض القيمة تشمل مقارنة التكلفة الإجمالية مع القيمة السوقية العادلة لكل محفظة، لتحديد أي انخفاض جوهري وأي انخفاض مؤقت في القيمة السوقية العادلة للمحفظة، ويحمل على حساب الأرباح والخسائر.

يستخدم المصرف المركزي احتياطي الطوارئ لتغطية انخفاض القيمة للموجودات الأخرى المتعلقة بأهداف المصرف المركزي ضمن الإجراءات التي يقرها مجلس الإدارة لتطوير وتحسين الاقتصاد الوطني في إطار السياسة الاقتصادية العامة لمملكة البحرين.

٩/٢ احتساب الإيراد

إيراد الفوائد

يتم احتساب إيراد الفوائد على أساس الفترة الزمنية، مع الأخذ بالاعتبار المبلغ الاساسي ومعدل الفائدة المطبق.

رسوم التسجيل والتراخيص

يتم احتساب رسوم التسجيل والتراخيص على أساس السنة الميلادية التي تتعلق بها على أساس الاستحقاق.

صافي أرباح وخسائر الاستثمار المحققة

يتم احتساب صافي أرباح وخسائر الاستثمار المحققة الناتجة من بيع الموجودات في بيان الربح والخسارة والتخصيصات، عند بيع هذه الموجودات.

١٠/٢ مصروفات الفوائد

يتم احتساب مصروفات الفوائد على المبالغ المستحقة من الدنانير البحرينية والودائع الأخرى على أساس الاستحقاق معدل القسط الثابت في حساب الربح والخسارة والتخصيصات.

١١/٢ مصروفات طباعه الاوراق النقدية

يتم احتساب المصروفات المتعلقة بطباعه الاوراق النقدية في حساب الارياح والخسائر والتخصيصات عند تكبدها.

١٢/٢ المخصصات

يتم احتساب المخصصات الأخرى عندما ينشأ على المصرف المركزي التزام قانوني أو ضمني نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من موارد ذات منافع اقتصادية ويمكن عمل تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بمعدل يعكس التقديرات الحالية للسوق لقيمة الوقت، والمخاطر المتعلقة بالمطلوبات.

٣. فائض الدعم المصرح به على العملة المتداولة

٢٠١٣	٢٠١٤	
٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	الدعم المصرح به:
٢,٣٣٥,٦٩١	٢,٢٥٩,٦٩٨	ذهب
٢,٣٣٨,١٩١	٢,٢٦٢,١٩٨	احتياطيات أجنبية - إيضاح ٤
(٥٧٧,٩٦٠)	(٦١٠,٥٦١)	العملات الورقية والمعدنية المتداولة
١,٧٦٠,٢٣١	١,٦٥١,٦٣٧	فائض الدعم المصرح به على العملة المتداولة

وفقاً للمادة رقم (١٩) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، فإن الإحتياطيات الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي يجب أن لا تقل عن ١٠٠٪ من قيمة العملة المتداولة.

بلغت القيمة العادلة للذهب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٦٧،٣٢١ ألف دينار بحريني (٢٠١٣: ٦٨،٤٠١ ألف دينار بحريني).

٤. الإحتياطيات الأجنبية

٢٠١٣	٢٠١٤	
٧٩٦،٩٥٩	٨٢٨،٦٩٠	محافظ السندات
١،٥٢٢،٠١٧	١،٤١٤،٢٩٣	ودائع البنوك
٩٥،٤٣٧	٩٥،٤٣٧	سندات مالية أخرى
٢،٤١٤،٤١٣	٢،٣٣٨،٤٢٠	
(٧٨،٧٢٢)	(٧٨،٧٢٢)	مطروحاً: مخصص انخفاض القيمة
٢،٣٣٥،٦٩١	٢،٢٥٩،٦٩٨	

جميع السندات مدرجة في أسواق نشطة، وأن نسبة ٩٨٪ منها من الدرجة الاستثمارية BBB أو أعلى (٢٠١٣: ٩٨٪). جميع الودائع (٢٠١٣: ١٠٠٪) و ٧٠٪ من السندات هي بالدولار الأمريكي (٢٠١٣: ٦٩٪). بالنسبة للعملة الأجنبية الأخرى، فإن ١٠٠٪ منها محوطة بالدولار الأمريكي. محافظ السندات تشمل على ٢٤،٤٥٥ ألف دينار بحريني صافي خسارة غير محققة للسندات غير المقومة بالدولار الأمريكي، وعقود العملات الأجنبية الآجلة ذات العلاقة المستخدمة للتحوط من هذه السندات (٢٠١٣: خسارة بمبلغ ٩،٣١٩ ألف دينار بحريني).

القيمة السوقية لمحافظ السندات (بما في ذلك النقد والفوائد المستحقة المحتفظ بها ضمن هذه المحافظ) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ بلغت ٨٣٧،٩٥٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٣: ٧٩٣،٠١٢ ألف دينار بحريني).

لم يحتسب المصرف المركزي أية مخصصات لانخفاض القيمة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (٢٠١٣: لا شيء)، في حساب الأرباح والخسائر.

لم يحتسب المصرف المركزي أية مخصصات لانخفاض القيمة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، (٢٠١٣: لا شيء)، والذي تم احتسابه في احتياطي الطوارئ (إيضاح ١١).

٥. مبالغ مستحقة من / إلى وزارة المالية

يمثل هذا المبلغ صافي المبلغ المستحق من / إلى وزارة المالية للمدفوعات والمقبوضات المتعلقة بالوزارة التي قام بها المصرف المركزي.

٦. نقد ومستحقات من البنوك المحلية وسندات الخزينة

٢٠١٣	٢٠١٤	
١٩،٢٥٢	١٩،٢١٩	النقد
١٠،٥٩٥	٨،١٦٠	مبالغ مستحقة من البنوك المحلية
٢١،٨١٤	-	سكوك إجارة / سندات خزينة صادرة عن حكومة البحرين
٥١،٦٦١	٢٧،٣٧٩	

يشمل النقد على مبلغ ٥٠,٩١٨ ألف دولار أمريكي يحتفظ به المصرف المركزي (ما يعادل ١٩,١٩٦ ألف دينار بحريني) (٢٠١٣: ٥١,٠٠٨ ألف دولار أمريكي (ما يعادل ١٩,٢٣٠ ألف دينار بحريني)).

٧. موجودات أخرى

٢٠١٣	٢٠١٤	
٤,٩٨٧	٥,٢٢٦	قروض للموظفين
٣,٥٩١	٣,١٤٢	فوائد مستحقة
١,٨٦٥	١,٧٤٥	معدات
٢,٦٠٨	٢,١٤٦	أخرى
١٣,٠٥١	١٢,٢٥٩	

٨. مطلوبات أخرى

٢٠١٣	٢٠١٤	
٤,٤٧٣	٤,٥٥١	رسوم تراخيص مؤجلة مستلمة
٣,١١٣	٢,٧٧٤	ذمم دائنة أخرى
٣٦٣	٣٤٩	فوائد مستحقة
١٦١	١٠٤	مصرفات مستحقة
٨,١١٠	٧,٧٧٨	

٩. رأس المال

٢٠١٣	٢٠١٤	
٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	المصرح به
٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	الصادر والمدفوع بالكامل

١٠. الاحتياطي العام

٢٠١٣	٢٠١٤	
١٩٨,٢١٦	٢٠٠,٧١٦	الرصيد في بداية السنة
٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	المحول من حساب الأرباح والخسائر والتخصيصات
٢٠٠,٧١٦	٢٠٣,٢١٦	الرصيد في نهاية السنة

وفقاً للمادة رقم (١٢) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، يحتفظ البنك المركزي باحتياطي عام، ويتم التخصيص له بالنسب التالية من صافي الربح:

- ١٠٠٪ من صافي الربح، إلى أن يصل مبلغ الاحتياطي العام ٢٥٪ من رأس المال المصرح به للمصرف المركزي.
- ٥٠٪ من صافي الربح، إلى أن يساوي مبلغ الاحتياطي العام رأس المال المصرح به للمصرف المركزي.
- ٢٥٪ من صافي الربح، إلى أن يصل مبلغ الاحتياطي العام لضعف مبلغ رأس المال المصرح به للمصرف المركزي.

يتم تحويل أي متبقي من صافي الربح بعد التخصيصات أعلاه، والتخصيصات لاحتياطي الطوارئ إلى الحساب العام لمملكة البحرين خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اعتماد البيانات المالية لمصرف البحرين المركزي.

١١. احتياطي الطوارئ

٢٠١٣	٢٠١٤	
٧١,٦٦٧	١٧,٩٤٧	الرصيد في بداية السنة
٢,٩١٠	٥,٨٢٣	المحول خلال السنة
(٥٦,٦٣٠)	-	المستخدم خلال السنة
١٧,٩٤٧	٢٣,٧٧٠	الرصيد في نهاية السنة

وفقاً للمادة رقم (٢١) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، وافق مجلس الإدارة على تحويل ٥,٨٢٣ ألف دينار بحريني (٢٠١٣: ٢,٩١٠ ألف دينار بحريني) من صافي أرباح السنة الحالية إلى احتياطي الطوارئ، ولم يكن هناك أي استخدام لإحتياطي الطوارئ لمخصص انخفاض القيمة للسنة الحالية (٢٠١٣: لا شيء) لمخصص انخفاض القيمة (إيضاح ٤).

١٢. احتياطي إعادة التقييم

٢٠١٣	٢٠١٤	
١٥,٦٥٥	١٦,١٤٨	الرصيد في بداية السنة
٤٩٣	(٨٢٢)	الحركة خلال السنة
١٦,١٤٨	١٥,٣٢٦	الرصيد في نهاية السنة

يتعلق احتياطي إعادة التقييم بأرباح وخسائر أسعار صرف العملات الأجنبية المحتسبة وفقاً لقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية، والسياسات المحاسبية للمصرف.

١٣. المطلوبات المحتملة والالتزامات

المطلوبات المحتملة والالتزامات، والتي يتم مقاصدة بعضها مع الالتزامات المقابلة للأطراف الثالثة، تنشأ في السياق الاعتيادي للعمل، بما في ذلك المطلوبات الطارئة المتعلقة بالضمانات والتعويضات ذات العلاقة بعمليات دعم السيولة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ لم يكن هناك أي مطلوبات محتملة أو التزامات قائمة (٢٠١٣: لا شيء)، باستثناء عقود أسعار صرف العملات الأجنبية القائمة بقيمة إسمية ٣٤٨,٩٩٣ ألف دينار بحريني (٢٠١٣: ٣٤٠,٨٠١ ألف دينار بحريني).

١٤. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة لإعطاء مقارنة عادلة مع عرض السنة الحالية. إعادة التصنيف لم تؤثر على مبالغ صافي الأرباح أو أرصدة رأس المال المعلنة سابقاً.